



٦٤  
قانونه



الحكومة المصرية

١١

نظام الحفازية

=====

قانون

التجارة

-----

رقم ٦٤
للكان قانون

الاميرية بمصر

١٩٠٨



## أمر عال

### نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الرقيم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الاهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من أمرنا الرقيم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظر . أمرنا بما هو آت

#### ( المادة الاولى )

القانون التجارى المرفوق بأمرنا هذا المشتمل على أربعمائة وتسع عشرة مادة المحتوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به فى كل جهة من جهات القطر المصرى من بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة فى دائرتها

#### ( المادة الثانية )

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا ما

صدر بمرأى عابدين فى ١٣ محرم سنة ١٣٠١ - ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣

﴿ محمد توفيق ﴾

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظر

( شريف )

ناظر الحقانية

( نحرى )



# قانون التجارة

## الباب الاول في القواعد العمومية

### الفصل الاول

( في التجار وفي الاعمال التجارية )

١ - كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها حرفة معتادة له  
فهو تاجر

٢ - يعتبر بحسب القانون عملا تجاريا ما هو آت  
كل شراء غلال أو غيره من أنواع المأكولات أو البضائع لأجل  
بيعها بعينها أو بعد تهيئتها بهيئة أخرى أو لأجل تأجيرها للاستعمال  
وكل مقاوله أو عمل متعلق بالمصنوعات أو التجارة بالعمولة أو النقل  
براً أو بحراً

وكل تعهد بتوريد أشياء وكل ما يتعلق بالمحلات والمكاتب التجارية  
وغيرها من المحلات المعدة للبيع بالمزايدة أو للملاعب العمومية  
وكل عمل متعلق بالكيميالات أو الصرافة أو السمسرة  
وجميع معاملات البنوك العمومية

وجميع الكيالات أيا كان أولو الشأن فيها  
وجميع السندات التي تحت اذن سواء كان من أمضاها أو حتم  
عليها تاجرا أو غير تاجر انما يشترط في الحالة الأخيرة أن يكون تحريرها  
مترتبا على معاملات تجارية

وجميع المقاولات المتعلقة بإنشاء مبان متى كان المقاول متعهدا  
بتوريد الأدوات والانساء اللازمة لذلك

وجميع العقود والتعهدات الحاصلة بين التجار والتسبين والسماسة  
والصيارف مالم تكن العقود والتعهدات المذكورة مدنية بحسب  
نوعها أو بناء على نص العقد

وكل عمل متعلق بإنشاء سفن أو شرائها أو بيعها لسفرها داخل  
القطر أو خارجه

وجميع الرسائل البحرية المتعلقة بالتجارة  
وكل بيع أو شراء مهمات أو أدوات أو ذخائر للسفن  
وكل استئجار أو تأجير للسفن بالنولون وكل اقراض واستقراض  
يجرى وكل عقد تأمين من الاخطار وجميع العقود الأخر المتعلقة  
بالتجارة البحرية

وكل اتفاق أو مشاركة على ماهيات الملاحين وأجرهم  
واستخدام البحريين في السفن التجارية

٣ - اذا باع أحد أصحاب الاراضي أو المزارعين المحصولات الناتجة  
من الاراضي المملوكة له أو المزروعة بمعرفته فلا يعد هذا البيع  
عملا تجاريا



- ٤ - يسوغ لمن بلغ سنه احدى وعشرين سنة كاملة أن يشتغل بالتجارة وأما من بلغ سنه ثمان عشرة سنة كاملة وكان قانون أحواله الشخصية يقضى بأنه قاصر فلا يجوز له أن يتجر الا بحسب الشروط المقررة فيه وأما اذا كان القانون المذكور يقضى برشده فلا يتجر الا باذن من المحكمة الابتدائية
- ٥ - وكذلك تكون أهلية النساء للتجارة على حسب قانون أحوالهن الشخصية

## الفصل الثاني

( في لزوم اعلان الشروط المتفق عليها في عقد نكاح التجار )

- ٦ - يجب على كل تاجر متزوج أو تاجرة متزوجة اخبار قلم كاتب المحكمة الابتدائية في ظرف سنة من تاريخ نشر هذا القانون بالشروط التي حصل الاتفاق عليها في عقد الزواج وعلى كاتب المحكمة التأشير بها في دفتر مخصوص
- ٧ - واذا كان بينهما سند مشاركة فيقدم لكاتب المحكمة ليحرر ملخصا منه ويقيده هذا الملخص بالدفتر السابق ذكره
- ٨ - كل من طلب الاطلاع على هذا الدفتر وبين اسم التاجر الذي يريد معرفة ما يختص به يجب لطلبه في الحال انما لا يكون له الاطلاع الا على ما يختص بالتاجر المذكور
- ٩ - يجب أيضا على كل تاجر يتزوج وعلى كل شخص متزوج يتخذ التجارة حرفة له أن يتبع ما هو مقرر في مادتي ٦ و ٧ في ظرف شهر من تاريخ زواجه أو افتتاح تجارته

١٠ - إذا لم يوف التاجر بالاجراءات الميمنة في هذا الفصل ثم أفلس يحكم عليه بصفة مفلس مقصر إذا تبين أن عدم الاخبار منه بما سلف ذكره أوجب الغير أن يعتمد اعتمادا غير مستحق

### الفصل الثالث

( في دفاتر التجار )

١١ - يجب على كل تاجر أن يكون له دفتر يومية يشتمل على بيان ماله وما عليه من الديون يوما فيوما وعلى بيان أعمال تجارته وبيان ما اشتراه أو باعه أو قبله أو أحاله من الاوراق التجارية وعلى بيان جميع ما قبضه وما دفعه ويكون مشتملا أيضا على المبالغ المنصرفة على منزله شهرا فشهر اجمالا بغير بيان لمفرداتها

١٢ - ويجب عليه أن يقيد في دفتر مخصوص صور ما يرسله من الخطابات المتعلقة بالاشغال وأن يجمع ما يرد اليه منها في كل شهر ويضعه في ملف على حدته

١٣ - ويجب على كل تاجر أن يجرّد كل سنة أمواله المنقولة والثابتة ويحصّر ماله وما عليه من الديون ويقيد صورة قائمة الجرد المذكور في دفتر يعد لذلك زيادة عن الدفترين المذكورين في المادتين السابقتين

١٤ - ويجب أن تكون هذه الدفاتر خالية من كل فراغ أو بياض أو كتابة في الحواشي عدا ما يترك من البياض في الدفتر الذي يقيد فيه صور الخطابات بطريق الطبع ويلزم قبل بدء الكتابة في اليومية

ودقتر الجرد أن تمر كل صحيفة منهما وتوضع على كل ورقة بدون مصاريف علامة الأمور الذي تعينه المحكة الابتدائية لذلك وفي آخر كل سنة يضع هذا الأمور أيضا في الدقترين المذكورين وفي دقتر صور الخطابات التأشير اللازم بحضور التاجر الذي يقدمها بدون أن يجوز للأمر المذكور بأي وسيلة كانت الاطلاع على مضمون الدفاتر المقدمة له ولا يحجزها عنده

١٥ - الدفاتر التي يجب على من يشتغل بالتجارة اتخاذها لتكون حجة أمام المحاكم ما لم تكن مستوفية للاجرات السالف ذكرها

١٦ - لا يجوز للمحكة في غير المنازعات التجارية أن تأمر بالاطلاع على الدقترين المتقدم ذكرهما ولا على دقتر الجرد الا في مواد الاموال المشاعة أو مواد التركات وقسمة الشركات وفي حالة الافلاس وفي هذه الاحوال يجوز للمحكة أن تأمر من تلقاء نفسها بالاطلاع على تلك الدفاتر

١٧ - يجوز للقضاة قبول الدفاتر التجارية لاجل الاثبات في دعاوى التجار المتعلقة بمواد تجارية اذا كانت تلك الدفاتر مستوفية للشروط المقررة قانونا

١٨ - يجوز للمحكة أن تأمر من تلقاء نفسها في أثناء الخصومة بتقديم الدفاتر المستخرج منها ما يتعلق بهذه الخصومة

## الباب الثاني في أنواع العقود التجارية

### الفصل الاول

#### ( في الشركات )

١٩ - الشركات التجارية المعتبرة قانونا ثلاثة أنواع

النوع الاول - شركة التضامن

النوع الثاني - شركة التوصية

النوع الثالث - شركة المساهمة

وتتبع في هذه الشركات الاصول العمومية المبينة في القانون المدني والشروط المتفق عليها بين الشركاء والقواعد الآتية

٢٠ - شركة التضامن هي الشركة التي يعقدها اثنان أو أكثر بقصد الاتجار على وجه الشركة بينهم بعنوان مخصوص يكون اسما لها

٢١ - اسم واحد من الشركاء أو أكثر يكون عنوانا للشركة

٢٢ - الشركاء في شركة التضامن متضامنون لجميع تعهداتها ولو لم يحصل وضع الامضاء عليها الا من أحدهم انما يشترط أن يكون هذا الامضاء بعنوان الشركة

٢٣ - شركة التوصية هي الشركة التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسؤولين ومتضامين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الادارة ويسمون موصين

٢٤ - تكون ادارة هذه الشركة بعنوان ويلزم أن يكون هذا العنوان اسم واحد أو أكثر من الشركاء المسؤولين المتضامين

٢٥ - وإذا وجدت عدة شركاء متضامين ودخلت أسماءهم في عنوان الشركة سواء كانوا كلهم مديري لها أو كان المدير لها واحدا منهم أو أكثر على ذمة الجميع فالشركة تكون شركة تضامن بالنسبة لهم وشركة توصية بالنسبة لأرباب المال الخارجين عن ادارتها

٢٦ - لا يجوز أن يدخل في عنوان الشركة اسم واحد من الشركاء الموصين أى أرباب المال الخارجين عن الادارة

٢٧ - الشركاء الموصون لا يلزمهم من التجارة التي تحصل الا بقدر المال الذي دفعوه أو الذي كان يلزمهم دفعه الى الشركة

٢٨ - ولا يجوز لهم أن يعملوا عملا متعلقا بادارة الشركة ولولبناء على توكيل

٢٩ - اذا أذن أحد الشركاء الموصين بدخول اسمه في عنوان الشركة خلافا لما هو منصوص في المادة ٢٦ فيكون ملزوما على وجه التضامن بجميع ديون وتعهدات الشركة

٣٠ - وكذلك اذا عمل أى واحد من الشركاء الموصين عملا متعلقا بادارة الشركة يكون ملزوما على وجه التضامن بديون الشركة وتعهداتها التي تنتج من العمل الذي أجراه

ويجوز أن يلزم الشريك المذكور على وجه التضامن بجميع تعهدات الشركة أو بعضها على حسب عدد وجسامته أعماله وعلى حسب ائتمان الغير له بسبب تلك الاعمال

- ٣١ - اذا أبدى أحد الشركاء الموصين نصائح أو أجرى تفتيشاً أو ملاحظة فلا يترتب على ذلك الزامه بشئ
- ٣٢ - شركة المساهمة لا تعنون باسم الشركاء ولا باسم أحدهم
- ٣٣ - وانما يطلق عليها الغرض المقصود منها كعنوان لها
- ٣٤ - تناط ادارة هذه الشركة بوكلاء الى أجل معلوم سواء كانوا من الشركاء أو من غيرهم وبأجرة أولاً ويجوز عزلهم ولو كان تعيينهم مصرحاً به في نظامنامه الشركة أو وجد شرط يقضى بعدم عزلهم
- ٣٥ - هؤلاء الوكلاء المديرون ليسوا مسؤولين الا عن وفاء العمل الذى أحيل على عهدهم أى لا يترتب على ما يجرونه من الادارة الزامهم بشئ ما فيما يختص بتعهدات الشركة الزاماً خاصاً بأشخاصهم أو على وجه التضامن
- ٣٦ - الشركاء في هذه الشركة لا يلزمهم من الخسارة الا بقدر سهامهم فيها
- ٣٧ - رأس مال شركة المساهمة يتجزأ الى أسهم متساوية القيمة وكذلك الى أجزاء أسهم متساوية
- ٣٨ - يجوز أن يكون سند الأسهم في صورة سند لحامله وفي هذه الحالة يحصل التنازل عن السند بتسليمه من يد الى أخرى
- ٣٩ - وتثبت ملكية الأسهم بقيدها في دفاتر الشركة ويكون التنازل عن هذه الاسهم بكتابة في الدفاتر المذكورة يوضع عليها امضاء كل من المتنازل والمتنازل له أو امضاء وكيلهما وعلى مدير الشركة أن يذكّر ذلك في هامش السند الاصلى أو على ظهره اذا لم يعط سنداً آخر جديداً

٤٠ - لا يجوز إيجاد شركة المساهمة الا بأمر يصدر من الجناح  
الخليوي بالتصديق على الشروط المدرجة في عقد الشركة وبالترخيص  
بتسكيكها

٤١ - جميع شركات المساهمة التي تؤسس بالنظر المصري يجب  
أن تكون مصرية وأن يكون مركزها الأصلي بالقطر المذكور

٤٢ - ويجوز أيضا أن يكون رأس مال شركات التوصية متجزئا  
الى أسهم بدون اخلال بالقواعد المقررة لنوع هذه الشركة

٤٣ - لا يجوز لأى شركة أن تجزئ رأس مالها الى أسهم أو أجزاء  
أسهم قيمة كل واحد منها أقل من أربعة جنيهات مصرية اذا كان  
رأس المال المذكور لا يزيد على ثمانية آلاف جنيه مصرية وأما اذا زاد  
على ذلك فلا يجوز أن تكون قيمة السهم أو جزئه أقل من عشرين  
جنيها مصرية

٤٤ - تكون سندات الاسهم في شركات التوصية بأسماء أربابها  
حتى يدفع نصف قيمتها ويكون المساهمون والاشخاص المتنازل لهم  
بأسمائهم مسؤولين الى تمام الوفاء بهذا النصف

٤٥ - يعين في الامر المرخص بإيجاد شركة المساهمة قدر المبلغ  
اللازم دفعه من كل سهم ليكون السهم بعد ذلك لحامل سنده ويجنل  
طرف المساهم أو المتنازل اليه الذى كان السند باسمه

٤٦ - ويكون عقد شركات التضامن وشركات التوصية بالكتابة  
ويجوز أن تكون مشاركة كل منهما رسمية أو غير رسمية

٤٧ - ويكون الاجراء كذلك في المشاركة التي يلتزم بها المتعاقدون السعي بشروط معينة في الحصول على الرخصة اللازمة لاجراء شركة المساهمة

٤٨ - ويسلم المخص مشاركة شركة التضامن أو شركة التوصية الى قلم كتاب كل من المحاكم الابتدائية التي يوجد في دائرتها مركز الشركة أو فرع من فروعها ليسجل في السجل المعد لذلك ويعلن بصفه مدة ثلاثة أشهر في اللاوحة المعدّة في المحكمة للاعلانات القضائية

٤٩ - ويلزم أيضا درجه في احدى الصحف التي تطبع في مركز الشركة المذكورة وتكون معدّة لنشر الاعلانات القضائية أو في صحيفتين تطبعان في مدينة أخرى ويجوز لكل من المتعاقدين استيفاء هذه الاجراآت ٥٠ - ويشتمل هذا المخص على أسماء الشركاء وألقابهم وصفاتهم ومساكنهم ماعدا الشركاء أرباب الاسهم الغير مسؤولين في شركة المساهمة أو الشركاء أصحاب الاموال الخارجين عن الادارة في شركة التوصية

وعلى عنوان الشركة وعلى بيان اسماء الشركاء المأذونين بالادارة وبوضع الامضاء على ذمة الشركة وعلى مقدار المبالغ التي تحصلت أو يلزم تحصيلها بالاسهم أو بصفة رأس مال لشركة التوصية وعلى بيان وقت ابتداء الشركة ووقت انتهائها

٥١ - يجب استيفاء هذه الاجراآت في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ وضع الامضاء على المشاركة والا كانت الشركة لاجبة

٥٢ - ومع ذلك يزول هذا البطان اذا أعلن المخص المتقدم ذكره قبل طلب الحكم بذلك البطان



٥٣ - لا يجوز للشركاء أن يحتجوا بهذا البطلان على غيرهم وإنما لهم الاحتجاج به على بعضهم بعضا

٥٤ - اذا حكم بالبطلان يتبع في نسوية حقوق الشركاء في الاعمال التي حصلت قبل طلبه نص المشاركة التي حكم بطلانها

٥٥ - لا يترتب على الغاء الشركة اعتبار الشركاء أصحاب الاموال في شركة التوصية وأرباب الاسهم في شركة المساهمة أنهم ملزمون بشئ ما على وجه التضامن

٥٦ - اذا كانت مشارطات الشركة رسمية يضع المأمور الذي تحررت على يده امضاء على ملخصها وأما اذا كانت غير رسمية فيكون الامضاء على ملخصها من الشريك الذي يعلنه

٥٧ - يلزم اعلان المشاركة الابتدائية لشركة المساهمة ونظاماتها والامر المرخص بإيجادها ويكون اعلان ذلك بتعليقه في المحكمة الابتدائية مدة الوقت المعين آنفا ونشره في احدى الجرائد وان لم يحصل ذلك ألزم مديرو الشركة بديونها على وجه التضامن ووجبت عليهم التعويضات أيضا

٥٨ - اذا قصد الاستمرار على الشركة بعد انقضاء مدتها يجب اثبات ذلك باقرار من الشركاء بالكتابة ويجب استيفاء الاجراءات المقررة بالمواد السابقة في هذا الاقرار وفي كل اتفاق ترضى فسخ الشركة قبل انقضاء مدتها المعينة في المشاركة المؤسسة لها وفي كل تبديل في الشركاء المتضامين أو خروج أحدهم منها وفي جميع الشروط أو الاتفاقات الجديدة التي يكون للغير فيها شأن وفي كل تغيير في عنوان الشركة

وان لم تستوف تلك الاجراآت في أمر من هذه الامور فيكون لانغيا بالشروط السابق ذكرها

٥٩ - وزيادة على أنواع الشركات الثلاثة السالف ذكرها تعتبر أيضا بحسب القانون الشركات التجارية التي ليس لها رأس مال شركة ولا عنوان شركة وهي المسماة بشركات المحاصة

٦٠ - تختص هذه الشركات بعمل واحد أو أكثر من الاعمال التجارية وتراعى في ذلك العمل وفي الاجراآت المتعلقة به وفي الحصص التي تكون لكل واحد من الشركاء في الارباح الشروط التي يتفقون عليها

٦١ - من عقد من المحاصيين عقدا مع الغير يكون مسؤولا له دون غيره

٦٢ - الحقوق والواجبات التي لبعض الشركاء على بعض في هذه الشركات تكون قاصرة على قسمة الارباح بينهم أو الخسارة التي تنشأ عن أعمال الشركة سواء حصلت منهم منفردين أو مجتمعين على حسب شروطهم

٦٣ - يجوز اثبات وجود شركات المحاصة بابرار الدفاتر والخطابات

٦٤ - لا يلزم في شركات المحاصة التجارية اتباع الاجراآت المقررة لشركات الأخر

٦٥ - كل مانشأ عن أعمال الشركة من التعاوى على الشركاء الغير مأمورين بتصفية الشركة أو على القائمين مقامهم يسقط الحق في اقامته بخسبى خمس سنين من تاريخ انتهاء مدة الشركة اذا كانت

المشاركة المبنية فيها مدتها أعلنت بالكيفية المقررة قانوناً أو من تاريخ إعلان الاتفاق المتضمن فسخ الشركة  
وتتبع في ذلك القواعد العمومية المقررة لسقوط الحق بمضى المدة  
مع مراعاة القواعد المقررة لانقطاعها

## الفصل الثاني

( في السمسرة )

٦٦ - السمسرة حرفة مباحة

٦٧ - يتبع فيما للسمسرة من الحقوق وفيما عليهم من الواجبات وفيما يعطى لهم من الأجرة العرف التجاري والقواعد المقررة للتوكيل

٦٨ - يجب على السمسرة عقب انعام كل عمل أن يكتبوه في محافظتهم ثم يقيده يوماً فيوماً في دفاترهم اليومية بدون تحلل بياض ولا حصول شطب ولا وضع كلمة فوق أخرى ولا كتابة بين السطور ولا تخريج مع بيان اسم المشتري واسم البائع وتاريخ العمل ووقت تسليم البضاعة ومقدارها وجنسها ومقدار ثمنها وجميع شروط العمل بياناً صحيحاً

٦٩ - إذا لم يجد المتعاقدان نفس العمل ولا توسط السمسار فيه فدفاتره المكتوبة على الوجه السابق بيانه يجوز تقديمها للحكمة لتكون مستنداً لاثبات الشروط التي حصل بموجبها العمل المذكور

٧٠ - إذا طلب أحد المتعاقدين من السمسرة كشفًا مستخرجًا من دفاترهم ببيان ما يختص بالعمل الذي أجروه على ذمة المتعاقدين المذكورين وجب عليهم اعطاء ذلك الكشف بمجرد طلبه في أى وقت كان

٧١ - ويجب عليهم أيضا بناء على طلب المحكمة أن يقدموا لها دفاترهم ويبدوا لها ما يلزم من الايضاحات

٧٢ - فإذا امتنع السمسرة عن اعطاء أو تقديم شئ مما ذكر في المادتين السابقتين يلزمون بتعويض الخسارة الناشئة عن امتناعهم

٧٣ - اذا بيعت بضاعة على يد السمسار على حسب عينة معلومة وجب عليه حفظها الى يوم تسليم البضاعة مع التأشير عليها بما يلزم لمعرفة بدون اشتباه وذلك ما لم يصرح له من المتعاقدين بعدم حفظها

٧٤ - اذا بيعت على يد سمسار ورقة من الاوراق المتداول بيعها يكون مسؤولا عن صحة امضاء البائع الموضوعة عليها

٧٥ - اذا لم يذكر السمسار في وقت البيع اسم البائع أو في وقت الشراء اسم المشتري يكون مسؤولا عن الوفاء بذلك العمل ويعتبر وكيلًا بالمسولة

## الفصل الثالث

### ( في الرهن )

٧٦ - اذا رهن تاجر أو غيره شيئاً تأمينا على عمل من الاعمال التجارية فيثبت الرهن بالنسبة للمتاعدين وغيرهم بالطرق المقررة في القانون المدني

والاوراق المتداول بيعها يثبت رهنها أيضا بتحويلها تحويلا مستوفيا للشرائط المقررة قانونا وبذلك كورا فيه أن تلك الاوراق سلمت بصفة رهن أما سندات الشركات التجارية أو المدنية التي يصح التنازل عنها بكتابة في دفاتر الشركة سواء كانت بسهام أو بحصص في الارباح أو من السندات المحررة بأسماء أربابها فيثبت رهنها أيضا بالتنازل عنها بصفة تأمين ويذكر ذلك التنازل في دفاتر الشركة

وأما رهن الديون المذكورة في المادة ٥٤٩ من القانون المدني فيثبت بالنسبة لغير المتعاقدين بالطرق المقررة في المادة المذكورة

٧٧ - لا يكون للدائن المرتهن في جميع الاحوال حق الامتياز في الشيء المرهون الا اذا سلم ذلك الشيء اليه أو الى شخص آخر عينه المتعاقدان وبقي في حيازة من استلمه منهما ويعتبر الدائن حائزا للبضائع متى كانت تحت تصرفه في مخازنه أو سفنه أو في الكرك أو مودعة في مخزن عمومي أو متى سلمت له قبل وصولها تذكرة شحنها أو نقلها

٧٨ - اذا حل ميعاد دفع الدين ولم يوفه المدين جاز للدائن بعد ثلاثة أيام من تاريخ التنبيه على مدينه بالوفاء خلاف مواعيد المسافة

أن يقدم عريضة للقاضي المعين للامور الوقتية في المحكمة الكائن محله في دائرتها ليحصل منه على الاذن ببيع جميع الاشياء المرهونة أو بعضها بالزيادة العمومية على يد سمساريين لذلك في الاذن المذكور ويكون البيع في المحل والساعة اللذين يعينهما القاضي المذكور وله أن يأمر بملصق اعلانات ودرجها في الجرائد اذا اقتضى الحال ذلك

٧٩ - كل شرط يرخص فيه للدائن أن يملك الشيء المرهون أو يتصرف فيه من غير مراعاة للاجراآت المقررة آنفا يعتبر لاغيا

٨٠ - تحصيل قيمة الاوراق التجارية المرهونة يكون بمعرفة الدائن المرتهن لها

## الفصل الرابع

( في الوكلاء بالعمولة على وجه العموم )

- ٨١ - الوكيل بالعمولة هو الذي يعمل عملا باسم نفسه أو باسم شركة بأمر الموكل وعلى ذمته في مقابلة أجرة أو عمولة
- ٨٢ - وهو الملزوم دون غيره لموكله ولن يتعامل معه وله الرجوع على كل واحد منهما بما يخصه من غير أن يكون لأحدهما طلب على الآخر
- ٨٣ - وانما اذا عقد الوكيل بالعمولة عقدا باسم موكله بناء على اذن منه بذلك فلكل من الموكل والمعقود معه اقامة الطلب على الآخر وتراعى فيما للوكيل المذكور من الحقوق وما عليه من الواجبات القواعد المقررة للتوكيل فقط

٨٤ - اذا عمل الوكيل بالعمولة عملا باسم الموكل بغير اذن منه في اظهارة اسمه قترامى في ذلك القواعد المقررة في شأن من يدير أو يعمل عملا لا آخر بغير اذنه

٨٥ - للوكيل بالعمولة حق الامتياز على البضائع المرسلة أو المسلة اليه أو المودعة عنده بمجرد ارسال أو الابداع أو التسليم وله أيضا حق حبسها فيقدم على غيره في استيفاء المبالغ التي أفرضها أو دفعها سواء كان قبل ارسال البضائع أو استلامها أو في أثناء وجودها في حيازته ولا يكون هذا الامتياز الا بالشروط المقررة في المادة ٧٧ وتدخل في ديون الوكيل الممتازة الفوائد والعمولة والمصاريف فضلا عن الاصل

٨٦ - والوكيل المذكور أيضا حق الامتياز على الاوراق التجارية المخصصة لسداد شئ ما دامت تحت يده وله أيضا حق حبسها

٨٧ - امتياز الوكيل بالعمولة مقدم على جميع الامتيازات الأخرى

٨٨ - اذا بيعت البضائع وصلت على ذمة الموكل فالوكيل بالعمولة أن يأخذ من ثمنها قيمة دينه بالأولية والتقدم على مداين الموكل المذكور

٨٩ - يجوز للوكيل بالعمولة أن يستحصل من القاضى على الاذن ببيع البضائع الموجودة تحت يده لحصوله على دينه ان لم يأذن له موكله بذلك انما يجب عليه مراعاة الاجراءات المقررة في المادة ٧٨

## الفصل الخامس

( في الوكلاء بالعمولة للنقل وفي أمناء النقل والمراكبية ونحوهم )

٩٠ - يجب على الوكيل بالعمولة الذي يتعهد بنقل بضاعة بنفسه أو بواسطة غيره برًا أو بحرا أن يقيد في يوميته بيان جنس البضائع ومقدارها وكذلك الثمن المقدّر لها إذا طلب منه ذلك

٩١ - وهو ضامن لسرعة إرسال البضائع والاعيان على قدر الامكان ولوصولهما في الميعاد المعين في تذكرة النقل الا في حالة القوة القاهرة الثابتة قانونا

٩٢ - وهو ضامن للبضائع والاعيان اذا حصل فيهما تلف أو عدمت ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك في تذكرة النقل أو قوة القاهرة أو عيب ناشئ عن نفس الشيء أو ما لم يقع خطأ أو إهمال من المرسل انما له الرجوع على أمين النقل اذا كان له وجه

٩٣ - ويكون الوكيل الاصل بالعمولة ضامنا لأفعال الوكيل بالعمولة الذي وسطه وأرسل له البضائع اذا لم يعين التاجر في خطاب الارشالية المتوسط المذكور فان عينه فيه فلا يكون الاصل ضامنا لأفعاله

٩٤ - البضائع التي تخرج من مخزن البائع أو المرسل يكون خطرها في الطريق على من يملكها ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك انما يكون له الرجوع على الوكيل بالعمولة وأمين النقل المتعهد بنقله

٩٥ - تذكرة النقل هي عبارة عن مشاركة بين المرسل وأمين النقل أو بين المرسل والوكيل بالعمولة وبين أمين النقل



٩٦ - تذكرة النقل يجب أن تكون مؤرخة وأن يبين فيها جنس ووزن أو حجم الاشياء المراد نقلها فضلا عن الشروط المتفق عليها بين الطرفين فيما يتعلق بالميعاد المعين للنقل والتعويضات التي تستحق في حالة التأخير

وأن يبين فيها اسم ومسكن الوكيل بالعمولة الذي يحصل النقل بواسطته واسم من هي مرسلته اليه واسم أمين النقل وصفته ومحلّه وأن يبين فيها أجرة النقل وأن يوضع عليها امضاء أو ختم المرسل أو الوكيل بالعمولة وأن يكون على هامشها نباشين ونحو الاشياء المراد نقلها ويجوز كتابة التذكرة المذكورة تحت اذن شخص مسمى أو تحت اذن حاملها أو باسم شخص معين ويجب على الوكيل بالعمولة أن يقيددا في دفتره بالتام بدون تحلل بياض بين الكتابة

٩٧ - أمين النقل ضامن للاشياء المراد نقلها اذا تلفت أو عدمت الا اذا حصل ذلك بسبب عيب ناشئ عن نفس الاشياء المذكورة أو بسبب قوة قاهرة أو خطأ أو إهمال من مرسلها

٩٨ - اذا لم يحصل النقل في الميعاد المتفق عليه بسبب قوة قاهرة فلا يترتب على التأخير الزام أمين النقل بتعويضات

٩٩ - استلام الاشياء المنقولة ودفع أجرة النقل مبطلان لكل دعوى على أمين النقل وعلى الوكيل في ذلك بالعمولة اذا كان العيب الذي حصل فيها ظاهرا من خارجها وأما اذا كان غير ظاهر فيجوز اثباته بمعرفة محضر أو شيخ البلد ولكن لا تقبل الدعوى بالعيب المذكور الا اذا حصل الاخبار بها في ظرف ثمان وأربعين ساعة

من وقت الاستلام وقدم الطلب للمحكمة في ظرف ثلاثين يوما ويضاف الى هذين الميعادين ميعاد مسافة الطريق

١٠٠ - اذا حصل الامتناع عن استلام الاشياء المنقولة أو وقع نزاع فيه يصير تحقيق حالتها واثباتها بمعرفة أهل خبرة تعينهم محكمة المواد الجزئية ويجوز لهذه المحكمة أن تأمر بإيداع تلك الاشياء أو حجزها ثم نقلها الى محل مؤمن يخزن الكرك وأن تأمر أيضا ببيع جزء منها بقدر أجرة النقل

١٠١ - الاحكام التي اشتمل عليها هذا الفصل تسرى على أرباب السفن والعربات العمومية ومصالح السكك الحديدية ونحوهم ممن ينقلون الاموال

١٠٢ - اذا ضاعت البضائع المنقولة ولم يسبق بيان قيمتها فتقدر هذه القيمة بمعرفة المحكمة على حسب البيانات المذكورة في تذكرة النقل وأما اذا كانت قيمتها مبينة فتقبل كافة الادلة ويجوز للمحكمة أن تعتمد على قول المرسل المؤيد باليمين

١٠٣ - اذا وجدت البضائع الضائعة بعد صدور حكم ولو انتهائيا وصار اثبات قيمتها الحقيقية فيجوز الزام الخصم الذي تحصل على تعويض أريد منها بأن يدفع مع وجود ذلك الحكم ضعف الفرق الرائد المعطى له بناء على الحكم المذكور وتضمن الى ذلك المصاريف المنصرفة

١٠٤ - كل دعوى على الوكيل بالعمولة وعلى أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع أو بسبب ضياعها أو تلفها تسقط بمضى مائة وعشرين يوما فيما يختص بالارسلالات التي تحصل في داخل

القطر المصري ويعنى سنة واحدة فيما يختص بالرساليات التي تحصل للبلاد الاجنبية ويتبدى الميعاد المذكور في حالة التأخير أو الضياع من اليوم الذي وجب فيه نقل البضائع وفي حالة التلف من يوم تسليمها وذلك مع عدم صرف النظر عما يوجد من الغش أو الخيانة

## الفصل السادس .

### ( في الكيالات )

#### ( الفرع الاول - في صور الكيالات )

١٠٥ - تسحب الكيالات من بلد الى بلد آخر أو الى نفس البلد المحررة فيه

ويبين فيها اليوم والشهر والسنة الا ان تحررت فيها والمبلغ المراد دفعه واسم من يلزمه الدفع والميعاد والمحل اللذان يجب الدفع فيهما ويذكر فيها أن القيمة وصلت

وتكون لحاملها أو تحت اذن شخص ثالث أو اذن نفس صاحبها ويوضع عليها امضاء الساحب أو ختمه

واذا كتب من الكيالة عدة نسخ أى نسخة أولى وثانية وثالثة ورابعة وهكذا يذكر في كل واحدة منها عندها وفي هذه الحالة تقوم النسخة الواحدة مقام الجميع كما أن الجميع يقوم مقام نسخة واحدة

١٠٦ - لا يذكر في الكيالة التي تحت اذن صاحبها وصول القيمة الا في أول تحويل

١٠٧ - يجوز أن تسحب كميالة على شخص ويشترط فيها الدفع في محل شخص آخر ويجوز سحبها أيضا بأمر شخص على ذمته

١٠٨ - الأوراق الموصوفة بوصف كميالة ولم تكن مستوفية للشروط السالف ذكرها والكميالات التي ذكر فيها على غير الحقيقة اسم أو صفة تعتبر سندات عادية إذا كانت مستوفية للشروط اللازمة لهذه السندات ومع ذلك يجوز نقلها من يد إلى يد بطريق التحويل وتعتبر مثل الأوراق التجارية إذا كتبت بين تجار أو لأعمال تجارية

ولا يجوز لمن علم بذكر شيء من ذلك على غير الحقيقة أن يمتنع به على الغير الذي لم يخبر به

١٠٩ - إذا حصل من النساء أو البنات الاتي لسن بتاجرات سحب كميالة أو تحويلها أو قبولها باسمهن خاصة ووضعن عليها امضاءهن فلا يعتبر ذلك عملا تجاريا بالنسبة لهن

١١٠ - الكميالات المسحوبة من القصر الذين ليسوا تجارا أو من عديمي الأهلية والتماويل والقبول الممضاة منهم تكون باطلة بالنسبة لهم فقط

### ( الفرع الثاني - في مقابل الوفاء )

١١١ - يعدّ مقابل الوفاء موجودا إذا حل ميعاد دفع الكميالة وكان المسحوب عليه مدينا للساحب أو للمسحوب على ذمته يبلغ مستحق الطلب مساويا لأقل المبلغ الكميالة

١١٢ - قبول الكمبيالة يؤخذ منه وجود مقابل وفائها عند القابل وعلى الساحب دون غيره أن يثبت في حالة الإنكار سواء حصل قبول الكمبيالة أم لا أن المسحوب عليه كان عنده مقابل الوفاء في ميعاد استحقاق دفع قيمتها وإن لم يثبت ذلك فيكون ضامناً للوفاء في حالة عمل البروتستو بعد المواعيد المحددة وإنما إذا أثبت الساحب في الحالة المذكورة أن مقابل الوفاء كان موجوداً في ميعاد استحقاق الدفع واستمر إلى الميعاد الذي كان يجب فيه عمل البروتستو فتراثاً لزمته بقدر مبلغ مقابل الوفاء ما لم يكن قد استعمل في منفعة

١١٣ - يجب على الساحب ولو عمل البروتستو بعد الميعاد المحدد لزمه أن يعطي لحامل الكمبيالة السندات اللازمة لاستحصاله على مقابل الوفاء وتكون مصاريف ذلك على الحامل المذكور وأما إذا أفلس الساحب فيجب على وكلاء دائنيه إعطاء تلك السندات

١١٤ - مقابل الوفاء الموجود تحت يد المسحوب عليه سواء وجد عنده في وقت تحرير الكمبيالة أو في وقت انتقال ملكيتها لشخص آخر أو بعد ذلك يكون ملكاً لحاملها ولو لم يحصل تعيينه لدفع قيمة تلك الكمبيالة أو لم يحصل القبول من المسحوب عليه

١١٥ - إذا أفلس الساحب ولو قبل حلول ميعاد دفع قيمة الكمبيالة يكون لحاملها دون غيره من مدائني الساحب المذكور الحق في الاستيلاء على مقابل الوفاء المعطى للمسحوب عليه بالطرق المقررة فإن أفلس المسحوب عليه وكان مقابل الوفاء ديناً في ذمته فيدخل مقابل الوفاء المذكور في روكية تفليسته وأما إذا كان بضائع

أو أعيانا أو أوراقا ذات قيمة أو مبالغ ويجوز استردادها بمقتضى المادة ٣٧٦ والمواد التالية لها فيسوغ لحامل الكمبيالة أن يسترد ما يكون من هذا القليل

١١٦ - إذا وجدت عدة كيالات وكان مقابل الوفاء واحدا فيراعى ترتيب تواريخ سحبها فيما يتعلق بحقوق كل من حاملها في استيفاء مطلوبه من مبلغ مقابل الوفاء المذكور ويكون حامل الكمبيالة السابق تاريخها على تاريخ الكمبيالات الأخر مقبدا على غيره

### ( الفرع الثالث - في قبول الكمبيالات )

١١٧ - صاحب الكمبيالة والمحيلون المتداولون لها يكونون مسؤولين على وجه التضامن عن القبول والدفع في ميعاد الاستحقاق

١١٨ - الامتناع عن قبول الكمبيالة يصير إثباته بورقة رسمية تسمى بروتيستو عدم القبول

١١٩ - متى أعلن بروتيستو عدم القبول اعلانا رسميا وجب على المحيلين المتناقلين والساحب على وجه التعاقب أن يقدموا كفילה ضامنا لدفع قيمة الكمبيالة في الميعاد المستحق فيه الدفع أو يدفعوا قيمتها مع مصاريف البروتيستو ومصاريف الرجوع ولا يكون الكفيل متضامنا الا مع من كفله سواء كان الساحب أو المحيل

١٢٠ - من قبل كيالة صار ملزوما بوفاء قيمتها ولا يجوز رجوعه عن القبول ولو أفلس الساحب بغير علمه قبل قبوله

١٢١ - يلزم أن يوضع على صيغة قبول الكمبيالة امضاء القابل أو ختمه وتؤدي هذه الصيغة بلفظ مقبول وتكون مؤرخة اذا كانت الكمبيالة بجمعاد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت الاطلاع القابل عليها وان لم تؤرخ في هذه الحالة فتصير قيمة الكمبيالة مستحقة الطلب في الميعاد المذكور فيها محسوبا من يوم تاريخها

١٢٢ - بين في صيغة قبول الكمبيالة المستحقة الدفع في محل غير محل اقامته قابليها المحل الذي تدفع فيه قيمتها أو تحصل فيه المطالبة بها وما ينشأ عنها.

١٢٣ - لا يجوز تقييد قبول الكمبيالة بشرط ما ولكن يجوز أن يكون فاصرا على قدر أقل من مبلغها وفي هذه الحالة يجب على حاملها أن يعمل البروتستو عن الباقي الزائد عن القدر المقبول

١٢٤ - يلزم قبول الكمبيالة في وقت تقديمها أو في مدة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة من وقت التقديم وان لم ترد لحاملها بعد الاربعة والعشرين ساعة مقبولة أو غير مقبولة كان من حجزها ملزوما بما يترتب على ذلك من التعويضات لحاملها

### ( الفرع الرابع - في قبول الكمبيالة بالواسطة )

١٢٥ - في وقت عمل البروتستو على كميالة لعدم قبولها يجوز قبولها من انسان آخر يتوسط عن صاحبها أو عن أحد المحلين ويكتب هذا التوسط على الكمبيالة ويذكر في ورقة البروتستو ويضع عليه المتوسط امضاءه أو ختمه

ويجب على المتوسط المذكور أن يعلن ذلك فوراً لمن توسط عنه  
والإفكون ملزوما بالمصاريف والتعويضات اذا اقتضاهما الحال

١٢٦ - لا تزل حقوق حامل الكمبيالة محفوظة على الساحب  
والمحيلين بسبب عدم قبول المسحوب عليه ولو حصل قبولها من متوسط  
ولا يجب على المتوسط المذكور أن يدفع المبلغ في ميعاد استحقاق  
الدفع الا بعد عمل بروتستو عدم الدفع في الميعاد المحدد  
فان دفع قبل عمل البروتستو ضاعت حقوقه على من كانت  
له منفعة في عمله على المسحوب عليه في الاصل

( الفرع الخامس - في ميعاد استحقاق دفع قيمة الكمبيالة )

١٢٧ - يجوز سحب الكمبيالة لدفع قيمتها بمجرد الاطلاع عليها  
أو بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت الاطلاع  
أو بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من يوم تاريخها  
أو في يوم مشهور أو معين كيوم عيد أو يوم سوق موسم

١٢٨ - الكمبيالة المسحوبة لدفع قيمتها عند الاطلاع عليها  
تكون واجبة الدفع بمجرد تقديمها

١٢٩ - يكون ابتداء ميعاد دفع قيمة الكمبيالة المسحوبة  
لدفعها بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت الاطلاع عليها  
معتبرا من تاريخ قبولها أو من تاريخ عمل بروتستو عدم القبول

١٣٠ - تعد أيام الشهر على حسب التقويم الموافق للتاريخ  
المبين في الكمبيالة



وإذا كانت الكمبيالة واجبة الدفع بعد شهر أو أكثر من وقت الاطلاع عليها وكان القبول مؤرخا فأيام الشهر تعدّ على حسب التقويم الموافق للتاريخ المبين في صيغة القبول

١٣١ - والكمبيالة المستحقة الدفع في سوق موسم يستحق دفعها في اليوم السابق على اليوم المعين لانتهاه الموسم أو في نفس يوم الموسم إذا كان لا يستمر الا يوما واحدا

١٣٢ - إذا وافق حلول ميعاد دفع قيمة الكمبيالة يوم عيد رسمي فدفعها يكون مستحقا في اليوم الذي قبله

### ( الفرع السادس - في تحويل الكمبيالة )

١٣٣ - الكمبيالة المحررة لحاملها تنتقل ملكيتها بمجرد تسليمها أما ملكية الكمبيالة التي يكون دفعها تحت الاذن فتنتقل بالتحويل

١٣٤ - يؤرخ تحويل الكمبيالة ويذكر فيه أن قيمتها وصلت وبين فيه اسم من انتقلت الكمبيالة تحت اذنه ويوضع عليه امضاء المحيل أو ختمه

١٣٥ - إذا لم يكن التحويل مطابقا لما تقرّر بالمادة السابقة فلا يوجب انتقال ملكية الكمبيالة لمن تتحوّل له بل يعتبر ذلك توكيلا له فقط في قبض قيمتها ونقل ملكيتها لشخص آخر وانما عليه أن يبين ما أجراه مما يتعلق بهذا التوكيل وإذا نقل ملكيتها لآخر في هذه الحالة يكون مسؤولا بصفة محيل

وصيغة التحويل المتروكة على يياض وقت التحويل يجوز أن  
تكتب فيما بعد وإنما يلزم أن يكون ما كتب مطابقا لعمل حصل  
حقيقة في التاريخ الموضوع في التحويل

١٣٦ - تقديم التواريخ في التحويل ممنوع وإن حصل بعد  
تزويرا

( الفرع السابع - في لازومية صاحب الكميالة وقابلها  
ومحيلها على وجه التضامن وفي الضمان الاحتياطي )

١٣٧ - صاحب الكميالة وقابلها ومحيلها لازومون لحاملها  
بالوفاء على وجه التضامن

١٣٨ - دفع قيمة الكميالة فضلا عن كونه مضمونا بقبولها  
وتحويلها يجوز ضمانه من شخص آخر ضمانا احتياطيا ويكون ذلك  
بكتابة على ذات الكميالة أو في ورقة مستقلة أو بمخاطبة

١٣٩ - الضمان الاحتياطي يكون عن الساحب أو المحيل  
ويلزم الضامن احتياطا بالوفاء على وجه التضامن بالأوجه التي يلزم  
المضمون على حسبها ما لم توجد شروط بخلاف ذلك بين المتعاقدين

١٤٠ - لا يجوز لضامن صاحب الكميالة ضمانا احتياطيا أن يمتنع  
بعد عمل البروتستو إلا في الحالة التي يسوغ فيها للساحب الاحتجاج به

١٤١ - يلزم اعلان البروتستو الى ضامن محيل الكميالة ضمانا  
احتياطيا كما يلزم اعلانه لنفس المحيل المذكور وإن لم يحصل ذلك  
سقط حق الرجوع على الضامن

## ( الفرع الثامن - في دفع قيمة الكمبيالة )

- ١٤٢ - يلزم دفع قيمة الكمبيالة من صنف النقرد المينة فيها
- ١٤٣ - من يدفع قيمة الكمبيالة قبل ميعاد استحقاق الدفع يكون مسؤولاً عن صحة الدفع
- ١٤٤ - من يدفع قيمة الكمبيالة في ميعاد استحقاق دفعها بدون معارضة من أحد في ذلك يعتبر دفعه صحيحاً
- ١٤٥ - لا يجبر حامل كمبيالة على استلام قيمتها قبل الاستحقاق
- ١٤٦ - اذا دفعت قيمة الكمبيالة بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا يكون الدفع صحيحاً اذا كانت هذه النسخة مذكورة فيها أن الدفع بناء عليها يبطل ما عداها من النسخ
- ١٤٧ - من يدفع قيمة كمبيالة بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا بغير استرجاع النسخة التي عليها صيغة قبوله لا يعد دفعه صحيحاً بالنسبة لحامل النسخة التي عليها هذه الصيغة
- ١٤٨ - لا تقبل المعارضة في دفع قيمة كمبيالة الا في حالة ضاعها أو تفليس حاملها
- ١٤٩ - اذا ضاعت كمبيالة ليس عليها صيغة القبول جاز لمستحق قيمتها أن يطالب بوفائها بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا
- ١٥٠ - اذا كانت الكمبيالة الضائعة عليها صيغة القبول فلا تجوز المطالبة بقيمتها بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا الا بأمر من القاضي المعين للامور الوقتية بشرط أداء كفيل

١٥١ - من ضاعت منه كيميالة سواء كان عليها صيغة القبول أم لا ولم يمكنه أن يقدم نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا يجوز له أن يطلب دفع قيمة الكيميالة الضائعة وأن يتحصل على ذلك بأمر القاضى بعد أن يثبت ملكيته لها بدفتره مع أداء كفيل

١٥٢ - وفي حالة الامتناع عن الدفع بعد المطالبة التي حصلت بمقتضى ما ذكر في المادتين السابقتين يجب على صاحب الكيميالة الضائعة أن يحفظ جميع حقوقه بعمل البروتيسو ويلزم أن يكون عمله في اليوم التالى ليوم حلول ميعاد دفع قيمة تلك الكيميالة ويجب أن يعلن البروتيسو الى الساحب والمحيلين اعلانا رسميا بالالوجه والمواعيد المقررة فيما سياتى لاعلانه ويجب عليه عمله في الميعاد المذكور ولو لم يمكنه طلب صدور أمر القاضى لعدم كفاية الوقت الذى مضى من عهد ضياع الكيميالة

١٥٣ - يجب على مالك الكيميالة الضائعة أن يطلب من محيله الاخير استحصاله على نسخة ثانية منها وعلى المحيل المذكور أن يساعده ويأذن له باستعمال اسمه في اجراء اللازم عند محيله الذى انتقلت اليه الحوالة منه وهكذا من محيل الى محيل الى صاحب الكيميالة وفي هذه الحالة تكون كافة المصاريف على مالك الكيميالة التي ضاعت منه

١٥٤ - تعهد الكفيل المذكور في مادتي ١٥٠ و ١٥١ يظل بعد مضى ثلاث سنين اذا لم تحصل في أثناءها مطالبة ولا دعوى أمام المحاكم

١٥٥ - اذا عرض على حامل الكميالة في ميعاد الاستحقاق دفع جزء من قيمتها فلا يجوز له الامتناع عن استلام ذلك الجزء ولو كان القبول شاملا لمبلغ الكميالة بتمامه وكل ما يدفع من أصل قيمة الكميالة تبرأ منه ذمة صاحبها ومحيلها وعلى حاملها أن يعمل البروتستو على ما بقي منها

١٥٦ - لا يجوز للقضاء أن يعطوا مهلة لدفع قيمة كميالة

#### ( الفرع التاسع - في دفع قيمة الكميالة بالواسطة )

١٥٧ - الكميالة الممول عنها البروتستو يجوز دفع قيمتها من أى شخص متوسط عن صاحبها أو عن أحد محيلها ويصير اثبات التوسط والدفع في ورقة البروتستو أو في ذيلها

١٥٨ - من دفع قيمة كميالة بطريق التوسط يحل محل حاملها فيجوز ماله من الحقوق ويلزم بما عليه من الواجبات فيما يتعلق بالاجراآت اللازمة استيفائها فلذا حصل هذا الدفع عن الساحب تبرأ ذمة جميع المحيلين أما اذا كان عن أحدهم فتبرأ ذمة من بعده منهم

١٥٩ - اذا تراحم عدة أشخاص على دفع قيمة الكميالة بطريق التوسط يقدم منهم من يترتب على الدفع منه براءة للسؤالين أكثر من غيره واذا تقدم لدفعها من كانت مسجوبة عليه في الاصل وعمل عليه البروتستو لعدم قبوله يكون مقدما على غيره

( الفرع العاشر - فيما لحامل الكمبيالة من الحقوق  
وما عليه من الواجبات )

١٦٠ - حامل كمبيالة مسحوبة من الارض القارة أو من البلاد التي على سواحل البحر المتوسط أو من ممالك الدولة العلية ومستحقة الدفع في القطر المصري سواء كان بمجرد الاطلاع عليها أو بعينه بيوم أو أكثر أو بشهر أو أكثر يجب عليه أن يطلب دفع قيمتها أو قبولها في ظرف ستة أشهر من تاريخها والا سقط حقه في الرجوع على المحيلين وكذلك على الساحب اذا كان قد أوجد مقابل الوفاء عند المسحوب عليه أما اذا كانت الكمبيالة مسحوبة من بلاد أوروبة الأخر فيكون الميعاد ثمانية أشهر وان كانت مسحوبة من أى بلد أبعد من تلك البلاد فيكون الميعاد سنة كاملة

وكذلك يقطع حق حامل الكمبيالة في الرجوع المذكور اذا كانت مسحوبة من البلاد المصرية أو جهاتها التجارية لأجل دفعها في البلاد الاجنبية بمجرد الاطلاع عليها أو بعينه بيوم أو أكثر أو شهر أو أكثر ولم يطلب دفع قيمتها أو قبولها في المواعيد المذكورة لكل مسافة من المسافات المتقدمة

وفي حالة حصول حرب بحرية يراد على هذه المواعيد مقدارها ومع ذلك لا تخل الاحكام المتقدم ذكرها بالشروط التي تحصل بخلاف ذلك بين أخذ الكمبيالة وساحبها والمحيلين أيضا

١٦١ - يجب على كل حامل كمبيالة أن يطلب دفع قيمتها في يوم حلول الميعاد

١٦٢ - الامتناع عن الدفع يازم اثباته بعمل بروتستو عدم الدفع في اليوم التالي لحلول ميعاد الاستحقاق وتزداد عليه مدة المسافة التي بين المحل اللازم عمل البروتستو فيه ومركز المحكمة فإذا كان اليوم التالي لحلول الميعاد يوافق يوم عيد رسمي فيعمل البروتستو في اليوم الذي بعده

١٦٣ - عمل البروتستو لعدم القبول أو موت المسحوب عليه أو تفليسه لا ترتب عليه معافاة حامل الكميالة من عمل البروتستو لعدم الدفع وإذا أفلس قابل الكميالة قبل حلول ميعاد استحقاق دفعها جاز لحاملها أن يعمل فوراً البروتستو ويرجع بحقوقه على من له الرجوع عليه

وإذا كتب الساحب على الكميالة أن رجوعها يكون بدون مصاريف أغنى ذلك عن عمل البروتستو وعن مراعاة المواعيد المقررة للطالبة والاجراءات المتعلقة بها وأما إذا كتب أحد المحيلين هذا الشرط فلا يعافى حامل الكميالة من عمل البروتستو ولا من اجراءات اللازم استيفاؤها لحفظ حقه في الرجوع على المحيلين السابقين على من كتب الشرط المذكور

١٦٤ - يجوز لحامل الكميالة المعول عنها بروتستو عدم الدفع أن يطالب الساحب وكل واحد من المحيلين بالانفراد أو جميعهم معاً ويجوز أيضاً لكل واحد من المحيلين مطالبة الساحب والمحيلين السابقين عليه على الوجه المذكور

ومطالبة الساحب فقط تبرئ المحيلين ومطالبة أحدهم تبرئ المحيلين بعده الذين لم تحصل مطالبتهم

١٦٥ - اذا طالب حامل الكمبيالة من حولها اليه وكانت مطالبة له بالانفراد وجب عليه أن يعلن اليه البروتيسنو المعمول وان لم يوفه بقيمة الكمبيالة يكلفه في ظرف الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ البروتيسنو المذكور بالحضور أمام المحكمة ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المسحوب عليه ومحل المحيل المذكور

١٦٦ - بعد عمل البروتيسنو عن الكمبيالات المسحوبة من القطر المصري المستحقة الدفع في الخارج تحصل مطالبة الساجين والمحيلين المقيمين بالقطر المذكور في المواعيد الآتي بيانها

ثلاثة أشهر لبلاد الدولة العلية الكائنة بقسم أوروبا القار ولبلايد فرنسا أو إيطاليا أو أستراليا

وأربعة أشهر لماعدا ذلك من البلاد التي في ساحل البحر المتوسط وبلاد أوروبا

وسنة لجميع البلاد الأخر ويزاد على هذه المواعيد قدرها في حالة حصول حرب بحرية

١٦٧ - اذا طالب حامل الكمبيالة جميع المحيلين والساحب معا كان له بالنسبة لكل واحد منهم الميعاد المبين في المواد السابقة

١٦٨ - لكل واحد من المحيلين حق مطالبة من له الرجوع عليه بالانفراد أو الاجتماع في عين المواعيد المذكورة وتبتدئ هذه المواعيد بالنسبة له من اليوم التالي لتاريخ تكليفه بالحضور أمام المحكمة



١٦٩ - يسقط مال حامل الكميالة من الحقوق على المحيلين بمضى  
المواعيد السالف ذكرها المقررة لتقديم الكميالات المستحقة الدفع  
بمجرد الاطلاع عليها أو بعده بيوم أو أكثر أو شهر أو أكثر ولعمل  
بروتيسنو عدم الدفع والمطالبة بالضمان على وجه الرجوع

١٧٠ - يسقط حق المحيلين أيضا في مطالبة المتنازلين لهم  
مطالبة على وجه الرجوع بمضى المواعيد السالف ذكرها كل واحد  
منهم فيما يتعلق به

١٧١ - وكذلك يسقط حق حامل الكميالة ومحيلها فيما يتعلق  
بالساحب اذا أثبت الساحب المذكور وجود مقابل الوفاء عند المسحوب  
عليه في وقت استحقاق الدفع وفي هذه الحالة لا يكون لحامل الكميالة  
حق المطالبة الا على المسحوب عليه

١٧٢ - يزول سقوط الحق المقرر في المواد الثلاثة السابقة  
ويعود لحامل الكميالة الحق في مطالبة الساحب أو المحيل اذا وصلت  
لأحدهما بعد مضي المواعيد المقررة لعمل البروتيسنو أو لاعلانه  
أو للتكليف بالجنود أمام المحكمة المبالغ التي كانت معينة لوفاء قيمة  
الكميالة سواء كان وصولها الى الساحب أو المحيل المذكور بواسطة  
حساب أو بطريق المقاصة أو بوجه آخر

١٧٣ - يجوز لحامل الكميالة الممول عنها بروتيسنو عدم  
الدفع زيادة على ماله من حق المطالبة على وجه الرجوع أن يحجز  
منقولات الساحب أو القابل أو المحيل حجزا تحفظيا بشرط مراعاة  
الاجراءات المقررة لذلك في قانون المرافعات

## ( الفرع الحادى عشر - فى البروتستو )

١٧٤ - يعمل كل من بروتستو عدم القبول وبروتستو عدم الدفع على حسب الاصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين وانما لا يعمل البروتستو الا بعد الامتناع عن القبول أو الدفع ويصير اثبات الامتناع المذكور فى محل من كان عليه دفع قيمة الكمبيالة ومن تعهد بدفع قيمتها عند الاقتضاء أو محل من قبل الكمبيالة بطريق التوسط ويجوز اثبات جميع ذلك فى ورقة واحدة

١٧٥ - تشتمل ورقة البروتستو على صورة الكمبيالة حرفيا وصورة صيغة القبول وصورة جميع التحاويل وكافة ما يوجد فيها من الكتابة وعلى التنبيه الرسمى بدفع قيمة الكمبيالة ويذكر أيضا فى تلك الورقة حضور أو غياب من عليه الدفع وأسباب الامتناع عن الدفع والعجز عن وضع الامضاء أو الامتناع عنه والبروتستو الحاصل من المحضر وذكر الاعتراف بالدين فى تلك الورقة لا يكون حجة الا اذا كان ممضى أو محتوما من المعترف

١٧٦ - لا تقوم أى ورقة محررة من تجار أو غيرهم بصورة شهادة مقام ورقة البروتستو المرامى فيها الاجراءات المقررة الا فى حالة ضياع الكمبيالة المنب عليها فيما سبق

١٧٧ - يجب على المحضرين أو الاشخاص المعينين لعمل البروتستات أن يتركوا لمن عملت عليه صورة صحيحة منها وأن يقيدها بتمامها يوما فيوما مع مراعاة ترتيب التواريخ فى دفتر مخصوص منم الصحف وموضوع عليها العلامة اللازمة ويكون القيد

في الرقعة المذكورة على حسب المقرر فيما يتعلق بدفاتر الفهرست وان لم يفعلوا ذلك فيعاقبوا بالعزل ويحكم عليهم بدفع المصاريف والتعويضات للاختصاص

### ( الفرع الثاني عشر - في الرجوع )

١٧٨ - يكون الرجوع بسحب كميالة جديدة على من يرجع عليه حامل الكميالة الاصلية

١٧٩ - ولا يغني تحرير الكميالة الجديدة عن استيفاء الاجراءات المتعلقة بالبروتستو والمطالبة

١٨٠ - وكميالة الرجوع المذكورة هي كميالة جديدة يسحبها حامل الكميالة الاصلية على صاحبها أو أحد المخلين ليتحصل بها على قيمة تلك الكميالة الاصلية المعول عنها البروتستو وعلى المصاريف التي صرفها والفرق الذي دفعه

١٨١ - اذا كانت الكميالة الاصلية مسجوبة من بلد الى بلد آخر فالفرق الذي يطالب به في حالة الرجوع يكون تقديره بالنسبة لسااحبها على حسب فرق السعرين الجهة التي كانت الكميالة المذكورة مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي سحب منها أما بالنسبة لمن يسحب عليه حامل الكميالة الاصلية كميالة جديدة من المخلين فيكون تقدير الفرق على حسب فرق السعرين الجهة التي كانت الكميالة الاصلية مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي حصل فيها التحويل

١٨٢ - ترفق الكميالة الجديدة بقائمة حساب الرجوع

١٨٣ - تشمل تلك القائمة على أصل قيمة الكميالة الممول عنها البروتيسستو وعلى مصاريف البروتيسستو وغيرها من المصاريف القانونية كمولة البند وعوائد التبعة وأجرة الخطابات وبين فيها اسم من سجلت عليه الكميالة الجديدة والسعر الذي بيعت به وتوضع عليها شهادة اثنين من التجار وترفق بها الكميالة الممول عنها البروتيسستو ونفس ورقة البروتيسستو أو نسخة منها وفي حالة ما اذا كانت كميالة الرجوع مسجوبة على أحد المحلين ترفق القائمة زيادة على ما ذكر بشهادة مثبتة لفرق السعر بين الجهة التي كانت الكميالة الاصلية واجبة الدفع فيها والجهة التي سجلت منها

١٨٤ - لا يجوز عمل قوائم متعددة لحساب رجوع كميالة واحدة ويدفع هذا الحساب من محيل الى محيل بالتسلسل الى أن يدفع أخيرا من الساحب انما لا يجوز في أى حال من الاحوال أن يدفع الساحب فرقا أكثر من فرق السعر المقرر في العبارة الاولى من المادة ١٨١

١٨٥ - كل واحد من المحلين يلتزم بفرق السعر الذي يترب على كميالة الرجوع التي تسحب منه

ويكون تقدير ذلك الفرق على حسب فرق السعر بين الجهة التي حصل فيها منه تحويل الكميالة الاصلية وبين الجهة التي يسحب عليها الكميالة الجديدة

١٨٦ - لا يجوز جمع فرق الاسعار بأن يضم فرق سعر الى آخر بل يلتزم كل واحد من المحلين بفرق واحد فقط وكذا الساحب

- ١٨٧ - فائدة أصل قيمة الكيالة المعمول عنها بروتستو عدم الدفع تحسب من يوم البروتستو
- ١٨٨ - أما فوائد مصاريف البروتستو وفرق السعر في الرجوع وغير ذلك من المصاريف المقبولة قانونا فلا تحسب الا من يوم تقديم الطلب أمام المحكمة طلبا رسميا

## الفصل السابع

( في السندات التي تحت اذن وفي السندات التي لحاملها  
وغيرها من الاوراق التجارية )

- ١٨٩ - كافة القواعد المتعلقة بالكيالات فيما يختص بحلول مواعيد دفعها وبتحايلها وضمانها بطريق التضامن أو على وجه الاحتياط ودفع قيمتها من متوسط وعمل البروتستو وكذلك فيما يختص بحامل الكيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات وبفرق السعر في حالة الرجوع والفوائد تتبع في السندات التي تحت الاذن متى كانت معتبرة عملا تجاريا بمقتضى المادة ٢ من هذا القانون
- ١٩٠ - بين في السند الذى تحت اذن تاريخ اليوم والشهر والسنة المحرر فيها والمبلغ الواجب دفعه واسم من تحرر تحت اذنه والميعاد الواجب الدفع فيه ويذكر فيه أن القيمة وصلت ويوضع عليه امضاء أو ختم من حرره
- وأما السند الذى لحامله فيشتمل على البيانات المذكورة الا اسم من يدفع اليه المبلغ وتنقل الملكية فيه بدون كتابة التحويل

١٩١ - أوراق الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها والاوراق المتضمنة أمرا بالدفع يجب تقديمها في ظرف خمسة أيام محسوبا منها اليوم المؤرخة فيه اذا كانت مسحوبة من البلدة التي يكون الدفع فيه . وأما اذا كانت مسحوبة من بلدة أخرى فيجب تقديمها في ظرف ثمانية أيام محسوبا منها اليوم المؤرخة فيه خلاف مدة المسافة .

١٩٢ - يجوز اثبات الرجوع الذي يحصل من مستحق تلك الاوراق بجميع الأثلة الجائز قبولها في المواد التجارية اذا حصل منه ذلك في المواعيد المذكورة

١٩٣ - اذا أثبت من حرر الحوالة الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها أو من حرر الورقة المتضمنة أمرا بالدفع أن .مقابل وفائها كان موجودا ولم يستعمل في منفعة خايلها الذي تأخر في تقديمها تضع حقوقه التي على محررها المذكور

## الفصل الثامن

( في سقوط الحق في الدعوى في مواد الاوراق التجارية )

بمضى الزمن )

١٩٤ - كل دعوى متعلقة بالكبيالات أو بالسندات التي تحت اذن وتعتبر عملا تجاريا أو بالسندات التي لحاملها أو بالاوراق المتضمنة أمرا بالدفع أو بالحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها وغيرها من الاوراق المحررة لأعمال تجارية يسقط الحق في اقامتها

بمضى خمس سنين اعتبارا من اليوم التالى ليوم حلول ميعاد الدفع  
أو من يوم عمل البروتيسنو أو من يوم آخر مرافعة بالمحكمة ان لم يكن  
صدر حكم أو لم يحصل اعتراف بالدين بسند منفرد وانما على المدعى  
عليهم تأييد براءة ذمتهم بخلفهم اليمين على أنه لم يكن في ذمتهم شئ من  
الدين اذا دعوا للحلف وعلى من يقوم مقامهم أو ورثتهم أن يحلفوا بمينا  
على أنهم معتقدون حقيقة أنه لم يبق شئ مستحق من الدين

---

## الباب الثالث في الافلاس

### الفصل الاول

( في اشهار الافلاس )

١٩٥ - كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة الافلاس ويلزم اشهار افلاسه بحكم يصدر بذلك

١٩٦ - الحكم باشهار الافلاس يجوز أن يصدر بناء على طلب نفس المدين المفلس أو طلب مدائنيه أو الوكيل عن الحضرة الخديوية أو تصدره المحكمة من تلقاء نفسها

١٩٧ - الحكم باشهار الافلاس بناء على طلب المدين المفلس يكون بمجرد تقديمه تقريراً الى قلم كتاب المحكمة الكائن بمحله في دائرة اختصاصها بأنه وقف عن دفع ديونه

١٩٨ - يجب على كل من أفلس أن يقدم تقريره المذكور في ظرف ثلاثة أيام من يوم وقوفه عن دفع ديونه ويكون هذا اليوم محسوباً من ضمن الايام الثلاثة المذكورة وفي حالة افلاس احدى شركات التضامن أو التوصية يشتمل التقرير المذكور على اسم كل واحد من الشركاء المتضامين وبيان محله

١٩٩ - وعلى المفلس أن يرفق بتقريره المذكور الميزانية اللازمة أو يذكر فيه الاسباب التي منعت عن تقديمها



٢٠٠ - ويلزم أن تشمل هذه الميزانية على بيان جميع أموال المدين منقولة كانت أو ثابتة وعلى تقويمها وعلى بيان ماله وما عليه من الديون وبيان الأرباح والخسائر وبيان المصاريف وتكون عليها شهادة منه بصحتها وتكون مؤرخة ويضع عليها امضاء أو ختمه

٢٠١ - فإذا طلب المدايئون الحكم بأشهار الإفلاس يقدمون عريضة بذلك إلى المحكمة الابتدائية وتسلم إلى قلم كاتبها ويقيد فيه ملخصها فوراً

٢٠٢ - يلزم أن تشمل تلك العريضة على إثبات أو بيان الأحوال التي يظهر منها وقوف المدين حقيقة عن دفع ديونه

٢٠٣ - يعين رئيس المحكمة متى قدم إليه كاتبها العريضة المذكورة أقرب جلسة للحكم فيها ويطلب حضور المدين في الجلسة المذكورة بخطاب من كاتب المحكمة يسلم إلى محل تجارته

٢٠٤ - يجوز لرئيس المحكمة في الأحوال التي تستلزم الاستعجال أن يأمر بوضع الاختتام على أموال المدين أو بعمل أى طريقة أخرى من الطرق التحفظية

٢٠٥ - إذا كان طلب الحكم بأشهار الإفلاس صادراً من وكيل الحضرة الخديوية يعلن المدين بيوم الجلسة الذي عينه رئيس المحكمة للحكم في ذلك ويكون اعلانه باليوم المذكور بخطاب من كاتبها

٢٠٦ - يجوز للحكمة ولو كـيل الحضرة الخديوية أن يسمعا أقوال المدين قبل انعقاد الجلسة وإذا طلب المدين ذلك منهما وجب عليهما استماعه

٢٠٧ - يجوز أن يكون إعلان المدين بيوم الجلسة يبعد أربع وعشرين ساعة وفي حالة شدة الاستعجال يجوز أن يكون الاعلان يبعد أقل من ذلك ولو يبعد ساعة واحدة

٢٠٨ - تحكم المحكمة بإشهار الافلاس بناء على طلب الوكيل عن الحضرة الخديوية أو من تلقاء نفسها من غير اعلان ولا تحديد ميعاد اذا قر المدين أو أخفى ماله بالفعل أو كان آخذا في اختلاس

٣٠٩ - يجوز اشهار افلاس تاجر بعد موته اذا مات في حالة وقوفه عن دفع ديونه انما لا يصح للمحكمة أن تشهر افلاس هذا التاجر من تلقاء نفسها ولا لو كمل الحضرة الخديوية أو المداينين أن يطلبوا الحكم بالافلاس الا في ظرف السنة التالية للوفاة

٢١٠ - وفي هذه الحالة اذا طلب وكيل الحضرة الخديوية أو المداينون اشهار الافلاس يسلم خطاب الاعلان أو طلب الحضور أمام المحكمة الى آخر محل كان مقيما فيه المتوفى بدون احتياج الى تعيين الورثة

٢١١ - الحكم الصادر بإشهار افلاس تاجر يكون واجب التنفيذ تنفيذا مؤقتا

٢١٢ - يبين في الحكم الصادر بإشهار الافلاس الوقت الذي وقف فيه المدين عن دفع ديونه وان لم يبين فيه الوقت المذكور بيانا مخصوصا يعتبر وقوف المدين عن دفع ديونه من تاريخ صدور الحكم بإشهار الافلاس وان صدر ذلك الحكم بعد موت المحكوم بافلاسه فيعتبر وقوفه عن الدفع من تاريخ الوفاة

٢١٣ - ينشر ملخص الحكم الصادر بأشهار الافلاس بمعرفة وكلاء المداينين في جريدتين تعينان لذلك في نفس الحكم بشرط أن تكونا من الجرائد المعدة للاعلانات القضائية ويلصق أيضا الملخص المذكور في اللوحة المعدة لذلك في المحكمة الكائنة في الجهة التي صار اشهار الافلاس فيها وفي محكمة كل جهة يكون فيها للدين المفلس محل تجارة

٢١٤ - يجوز تعيين وقت الوقوف عن دفع الديون في حكم آخر يصدر بعد الحكم الصادر بأشهار الافلاس وفي هذه الحالة يطلب حضور جميع الاخصام ذوي الحقوق باعلان ينشر قبل صدور الحكم بتعيين ذلك الوقت بثانية أيام في الجريدتين المعينتين بمقتضى المادة السابقة ويلصق أيضا الاعلان المذكور في اللوحة المعدة للاعلانات بالمحكمة ثم ينشر ويلصق ملخص الحكم المتقدم ذكره بمعرفة وكلاء المداينين في الجرائد واللوحات التي نشر ولصق فيها ملخص الحكم الصادر بأشهار الافلاس

٢١٥ - يجوز للمحكمة الابتدائية حال نظرها في قضية معينة وللحاكم التأديبية حال نظرها في دعوى بجنحة أو بجناية أن تتطرر أيضا بطريق فرعي في حالة الافلاس وفي وقت وقوف المدين عن دفع ديونه اذا لم يسبق صدور حكم بأشهار الافلاس أو سبق صدوره ولم تعين المحكمة بحكم آخر وقت الوقوف عن دفع الديون

٢١٦ - الحكم بأشهار الافلاس يوجب بمجرد صدوره رفع يد المفلس من تاريخ هذا الحكم عن ادارة جميع أمواله وعن ادارة الاموال

التي تؤول اليه الملكية فيها وهو في حالة الافلاس ويوجب أيضا فرز  
روكية مدائني التركة الآتية للدين عن روكية مدائني تفضيلته

٢١٧ - ولا يجوز من تاريخ الحكم المذكور رفع دعوى بخصوص  
منقولات المفلس أو عقاره ولا اتمام الاجراءات المتعلقة بدعوى من  
هذا القيل مرفوعة من قبل ذلك ولا اجراء الطرق التنفيذية على  
المنقولات أو العقار الا في وجه وكلاء المداينين ومع ذلك اذا سبق  
صدور حكم بنزع عقار من يد المفلس المذكور وبيعه فيحصل البيع  
باذن مأمور التفضيلة على ذمة روكية المداينين مع عدم الاخلال  
بحقوق الامتيازات والرهون واختصاص المداين بالعقار المألول لمدينه  
لوفاء دينه

٢١٨ - اذا أقيمت دعوى على التفضيلة جاز للحكمة أن تقبل  
دخول المفلس فيها بصفة خصم

٢١٩ - الدعاوى المتعلقة بنفس المفلس يجوز اقامتها منه  
أو عليه

٢٢٠ - لا يجوز للمداينين أن يقيموا دعوى باسم المفلس الا  
بمصاريف من طرفهم ويكون الخطر عليهم ويشترط أن يكون ذلك  
في حضور وكلاء المداينين ويصدر الحكم لهم اذا اقتضاه الحال

٢٢١ - يترتب على الحكم بإشهار الافلاس أن يصير ما على  
المفلس من الديون التي لم يحل أجل دفعها مستحق الطلب حالا واذا  
أفلس من وضع امضاءه على سند تحت الاذن أو من قبل كميالة

أو سحب كميالة لم تقبل فيجب على من عدها ممن يكون ملازوما بالدين أن يؤدي كفيلا يقوم بالدفع عند حلول الميعاد ان لم يجتز الدفع حالا

٢٢٢ - أجرة الاماكن التي تستحق الى انقضاء مدة الايجار لاتصير مستحقة الطلب حالا بناء على صدور حكم بأشهار الافلاس متى كان مرخصا للفلس أن يؤخر من باطنه أو أن يتنازل عن ايجاره لغيره فان لم يكن للفلس حق الايجار من الباطن ولا حق التنازل عن الايجار للغير فتحكم المحكمة بفسخ الايجار وتعين الوقت الذي يتبدئ فيه الفسخ المذكور وتقدر التعويض أيضا وتكون المفروشات ونحوها الموجودة بالاماكن المستأجرة ضامنة للاجرة والتعويض

٢٢٣ - اذا كان على المفلس دين مؤجل لميعاد أكثر من سنة فالمحكمة أن تعين القدر الواجب قبوله من هذا الدين

٢٢٤ - ويكون الاجراء كذلك فيما يتعلق بالإيرادات المقررة مدة الحياة والإيرادات المؤبدة وجميع الديون الواجبة الدفع بتقاسيط معينة بمواعيد يتجاوز استحقاق آخر ميعاد منها سنة واحدة من يوم اشهار الافلاس

٢٢٥ - حصة الدين المعلق وجوبه على شرط تدفع مع أخذ كفيلا أو يصير ايداعها بالكيفية التي يعينها مأمور التفليس

٢٢٦ - الحكم بأشهار الافلاس يوقف بالنسبة لروكية المدينين فقط تشغيل الفوائد لكل دين غير مضمون بامتياز أو برهن منقولات أو عقار أو بتسجيل حق المدين في اختصاصه بعقار مدينه لحصوله

على دينه وأما الديون المضمونة بما ذكر فلا يجوز طلب فوائدها الا من المبالغ المتصلة من الاموال المخصصة للتأمين

٢٢٧ - اذا حصل من المدين بعد الوقت الذي عينته المحكمة أنه وقت وقوفه عن دفع الديون أو في ظرف الايام العشرة التي قبله عقد تبرع بنقل ملكية منقول أو عقار أو اذا وفي دين لم يحل أجله بنقود أو بمحالة أو ببيع أو بتخصيص مقابل الوفاء أو بمقاصة أو بغير ذلك فيكون جميع ما أجراه من هذا القيل لاجيا ولا يعتد به بالنسبة لروكية الدائنين وكذلك كل دين حل ميعاده ودفعه بغير نقود ولا أوراق تجارية

ويكون أيضا لاجيا ولا يعتد به كل رهن عقار من عقارات المدين أو منقول من منقولاته وكل ما يتحصل عليه المدين من الاختصاص بأموال مدينه لوفاء دينه اذا حصل ذلك في المواعيد المذكورة آنفا لوفاء ديون استدانها المدين قبل تلك المواعيد

٢٢٨ - وكل ما أجراه المدين غير ما تقدم ذكره من وفاء ديون حل أجلها أو عقد عقود بمقابل بعد وقوفه عن دفع ديونه وقبل صدور الحكم عليه باشهار افلاسه يجوز الحكم بطلانه اذا ثبت أن الذي حصل على وفاء دينه أو عقد معه ذلك العقد كان عالما باختلال أشغال المدين المذكور

وفي كل الاحوال يجب أن يحكم بطلان تلك العقود اذا كان القصد منها اخفاء هبة أو حصول منفعة زائدة عن المعتاد لمن عقد مع المخلص المذكور

٢٢٩ - ويحكم ببطلان كل عقد بنقل الملكية على وجه التبرع في أى وقت حصل اذا كان المفسر عالما في ذلك الوقت بقرب وقوع أشعائه في سوء الحال ولو كان الذى حصل له التبرع لم يعلم ذلك الا اذا كان التبرع هبة زواج لامبالغة فيها

٢٣٠ - وكذلك يصير الغاء جميع الاعمال والمشارطات أيا كانت وفي أى وقت وقعت اذا ثبت أنها حصلت من الطرفين مع سوء القصد اضارا بالمدينين ووجد الضرر بالفعل

٢٣١ - حقوق الامتياز والرهن العقارى المكتسبة من المفسر على الوجه المرى قانونا يجوز تسجيلها الى يوم صدور الحكم بإشهار افلاسه ومع ذلك يجوز الحكم ببطلان ما يحصل من التسجيلات بعد وقت وقوفه عن دفع ديونه أو في الايام العشرة التى قبل هذا الوقت اذا مضت مدة تزيد من خمسة عشر يوما بين تاريخ عقد الرهن العقارى أو الامتيازى وتاريخ التسجيل ويزاد على المدة المذكورة الميعاد المحدد فى القانون لمسافة الطريق بين الجهة التى اكتسب فيها ذلك الحق والجهة التى حصل فيها التسجيل

٢٣٢ - اذا دفعت قيمة كميالة بعد الوقت الذى تعين أنه وقت وقوف المفسر عن دفع ديونه وقبل صدور الحكم بإشهار افلاسه فلا تجوز اقامة الدعوى لاجل استرداد المدفوع الا على من سمحت الكمبيالة على ذمته واذا كان مادفعت قيمته سندا تحت اذن فتكون اقامة الدعوى على المحيل الاول ويلزم في هاتين الحالتين اثبات أن من طلب منه رد المدفوع كان عالما بوقوف المفسر عن دفع ديونه في وقت تحرير الكمبيالة أو السند

٢٣٣ - جميع الطرق التنفيذية الحاصلة على منقولات المفسد المدة لإدارة تجارته لأجل الحصول على أجر الاماكن المؤجرة اليه يصير توقيعها ثلاثين يوما من تاريخ الحكم بإشهار إفلاسه مع عدم الإخلال بجميع الطرق التحفظية وبالحق الذي يستحق به المالك وضع يده على أماكنه المستأجرة وفي هذه الحالة الأخيرة يزول التوقيف المذكور من غير احتياج لصدور حكم بإزالته

## الفصل الثاني

( في تعيين مأمور التفليسة )

- ٢٣٤ - تعين المحكمة في الحكم بإشهار الإفلاس أحد قضائها مأمورا للتفليسة ليلاحظ اجراءات وأعمال التفليس
- ٢٣٥ - ويناط بهذا المأمور بتجديد أشغال التفليسة وملاحظة ادارتها ويقدم للمحكمة التقارير بالنتائج التي تنشأ عن التفليس
- ٢٣٦ - لا يقبل التظلم من الاوامر التي تصدر من مأمور التفليسة الا في الاحوال المبينة في القانون ويرفع التظلم في الاحوال المذكورة الى المحكمة الابتدائية
- ٢٣٧ - يصير تحرير تقرير في كل شهر بالتفليس المفتوحة ويقدم الى المحكمة في أودة مشورتها
- ٢٣٨ - يجوز للمحكمة أن تستبدل مأمور التفليسة بغيره من القضاة



## الفصل الثالث

( في وضع الاختتام وفي الاحكام الاولى المتعلقة بشخص المفلس )

٣٣٩ - تأمر المحكمة في الحكم الصادر بأشهار الافلاس بوضع الاختتام وتأمر عند الاقتضاء في هذا الحكم أو في أى حكم آخر صادر بناء على تقرير من مأمور التفليسة بحبس المفلس أو بالمحافظة عليه بعرفة ضابط من الضبطية أو بعرفة أحد مأمورى المحكمة

٣٤٠ - اذا وفى المفلس بما نص عليه في مادتي ١٩٨ و ١٩٩ ولم يكن مجبوسا بسبب آخر وقت اشهار افلاسه فلا تأمر المحكمة بالمحافظة على شخصه في الحكم الصادر بأشهار الافلاس ويجوز للمحكمة في جميع الاحوال أن ترفع مؤقتا أو كلية الاجراءات التحفظية التي أمرت بها سواء كان مع أخذ كفيل من المفلس يضمن حضوره متى طلبه وكيل المدينين أو مع عدم أخذ كفيل

٣٤١ - يضع مأمور التفليسة الاختتام فورا على مخازن المفلس ومكاتبه وصناديقه ودفاتره وأوراقه وأمتعه وموجوداته ووضع الاختتام على جميع ذلك ممن يعينه الأمور المذكور عند الاقتضاء من مأمورى الحكومة أو مستخدميه ما لم يمكن جرد ما ذكر في يوم واحد فاذا أمكن الجرد في يوم واحد فيصير الشروع فيه واستيفائه بدون انقطاع وفي حالة تفليس شركة التضامن أو التوصية بوضع الاختتام على مركز الشركة الاصلى وعلى المحل المنفصل عنه لكل واحد من الشركاء المتضامنين

٢٤٢ - يرسل كاتب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة الى الوكيل عن الحضرة الخديوية لمخاضا من الحكم الصادر بشهار الافلاس مشتملا على المهم من البيانات والاحكام التي في ذلك الحكم وعلى الكاتب المذكور أيضا أن يرسل لمخاضا من كل حكم آخر يصدر بعد الحكم بشهار الافلاس سواء كان يجبس المفلس أو بالتخفظ عليه أو برفع الاجراءات التحفظية مؤقتا أو كلية

٢٤٣ - الاحكام التي تشتمل على الامر بجبس المفلس أو بالتخفظ عليه يصير تنفيذها بناء على طلب الوكيل عن الحضرة الخديوية أو وكلاء المدائين

٢٤٤ - اذا كانت نفود المفلس الموجودة لاتفى بمصاريف الحكم ومصاريف لصق الاعلانات ونشرها في الجرائد ووضع الاختام وجبس المفلس فالمصاريف التي تختص بأمورى المحكمة تقيد في الحساب والمصاريف الأخر تدفع من المأمور بتحصيل المصاريف القضائية بعد صدور أمر بذلك من مأمور القليسة ويكون وفاء المبالغ المدفوعة أو المقيمة بالامتنياز من أول مبلغ يتحصل من أموال المفلس

## الفصل الرابع

( في تعيين وكلاء المدائين واستبدالهم )

٢٤٥ - تعين المحكمة في حكمها بشهار الافلاس وكيلًا أو أكثر عن المدائين أو وكيلًا مؤقتًا

٢٤٦ - على مأمور التفليسة أن يدعو فوراً بموجب خطابات وإعلانات تدرج في الجرائد جميع المدينين المذكورة أسماؤهم في الميراثية أو المظنون أنهم مدينون لاجتماعهم في يوم معين تحت رئاسته بميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم بإشهار الإفلاس

٢٤٧ - ويكتب محضر بأقوال ومحفوظات المدينين ويقدم إلى المحكمة وهي تبقى الوكلاء الأول في وظائفهم بناء على تقرير من مأمور التفليسة أو عين وكلاء آخر بدلهم

٢٤٨ - الوكلاء المعنونون عن المدينين على هذا الوجه يكونون وكلاء قطعين ولكن يجوز للمحكمة أن تستبدلهم في الأحوال وبالكيفيات الآتية بيانها فيما بعد

٢٤٩ - يجوز في كل وقت إبلاغ عدد وكلاء المدينين إلى ثلاثة ويصح انتخابهم من الأجانب عن الروكية ويجوز لهم أياً كانت صفتهم أن يأخذوا بعد أداء حساب إدارتهم تعويضاً تعينه المحكمة لهم بناء على تقرير من مأمور التفليسة

وتجوز المعارضة في تقدير التعويض المذكور من أى شخص ذي شأن في ذلك إذا حصلت في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ التقدير

٢٥٠ - لا يجوز أن عين وكيلاً عن المدينين من كان قريباً أو صهراً للفلس إلى الدرجة السادسة بدخول الغاية

٢٥١ - إذا اقتضى الحال استبدال واحد أو أكثر من الوكلاء أو ضم وكيل أو أكثر اليهم يعرض ذلك مأمور التفليسة إلى المحكمة وهي عين من يلزم تعيينهم بدون احتياج لجمع المدينين ثانياً

٢٥٢ - إذا تعينت عدة وكلاء لا يجوز لهم إجراء أى عمل الاجتماعهم معاً عدا الحالة التى يأذن فيها مأمور التفليسة لواحد منهم أن يعمل تحت مسؤولية شخصه عملاً معيناً أو عدة أعمال معينة فينفرد حينئذ فى إجراء ذلك

٢٥٣ - يجوز لوكلاء المدينين أن يوكّلوا بعضهم بعضاً فى العمل

٢٥٤ - وهم متضامنون فيما يتعلق بإجراءات إدارتهم

٢٥٥ - إذا حصل التشكى فى أى عمل من أعمال الوكلاء يحكم فيه مأمور التفليسة فى مدة ثلاثة أيام ويجوز التظلم من الحكم المذكور أمام المحكمة الابتدائية

٢٥٦ - يجوز لمأمور التفليسة أن يطلب من المحكمة بناء على التشكى الواقع من المفلّس أو من بعض المدينين عزل واحد من الوكلاء أو أكثر

٢٥٧ - إذا لم يحصل من مأمور التفليسة فى ظرف ثمانية أيام ما يلائم فى شأن التشكى المقدم له بقصد عزل الوكلاء أو حصل منه رفضه يجوز رفع هذا التشكى الى المحكمة وهى تسمع فى أودة مشورتها تقرير مأمور التفليسة وأقوال الوكلاء وتحكم بعد ذلك بالجلسة فى طلب العزل

٢٥٨ - يجوز للمحكمة إذا لم تجد خطأ من الوكلاء أن تأمر باستبدالهم فقط إذا رأت فى ذلك نفعاً للمدينين

## الفصل الخامس

( في وظائف وكلاء المداينين )

( الفرع الاول - في القواعد العمومية )

٢٥٩ - اذا لم توضع الاختتام قبل تعيين وكلاء المداينين فالوكلاء المذكورون يطلبون من مأمور التفليسة وضعها

٢٦٠ - يجوز أيضا للمأمور التفليسة بناء على طلب وكلاء المداينين وعلى حسب مقتضيات الاحوال أن يعافهم من وضع الاختتام على الاشياء الآتية بيانها أو يأذن لهم برفع الاختتام عنها  
أولاً - ملابس الفلوس ومنقولاته والاشياء الضرورية له ولعائلته  
ويسلم جميع ذلك اليه بموجب قائمة يحررها وكلاء المداينين ويصدق عليها مأمور التفليسة

ثانياً - الاشياء القابلة لتلف قريب أو نقص في القيمة قريب الحصول  
ثالثاً - الاشياء اللازمة لتشغيل محال التجارة متى كان انقطاع تشغيل تلك المحال تنشأ عنه خسارة على المداينين

وفي الحالة الثانية والثالثة يصير جرد الاشياء المذكورة وتقويمها بمعرفة وكلاء المداينين بحضور مأمور التفليسة أو من يتسببه لذلك وتوضع امضاء من يحضر منهما على قائمة الجرد

٢٦١ - بيع الاشياء القابلة لتلف قريب أو نقص في القيمة قريب الوقوع والاشياء التي يستلزم حفظها مصاريف يكون بأمر مأمور التفليسة بناء على طلب وكلاء المداينين

٢٦٢ - يجوز لوكلاء المداينين الاستمرار على تشغيل محل التجارة بأنفسهم أو بواسطة شخص آخر يقبله مأمور التفليسة ويكون التشغيل تحت ملاحظته

٢٦٣ - لاوضع الاختتام على الاشياء الآتية أو رفع عنها تسلم الى وكلاء المداينين بعد تحرير قاعة جرد بها وبأوصافها وتبقى تلك القاعة تحت يد مأمور التفليسة

أولا - الدفاتر التي يقفل عليها مأمور التفليسة

ثانيا - الاوراق التجارية والسندات التي يكون ميعاد استحقاقها قريب الحلول أو التي تحتاج للقبول وتسلم الى الوكلاء ليطلبوا تحصيلها أو يسعوا السعي اللازم في شأنها

٢٦٤ - الخطابات أو التفرغافات الواردة باسم المفلس تسلم الى الوكلاء وهم يفتحونها ويجوز للمفلس أن يحضر فتحها ان كان حاضرا وقت ذلك

٢٦٥ - يجوز للمفلس أن يحصل من أموال تفليسته على مايقوم بعيشته مع عائلته ويصير تقدير ذلك بمعرفة مأمور التفليسة بعد سماع أقوال الوكلاء ويجوز التلم من هذا التقدير الى المحكمة من أى انسان له شأن في ذلك

٢٦٦ - على الوكلاء أن يطلبوا المفلس عندهم لقطع حساب الدفاتر وتفصيلها بحضوره أو لابناء ما يلزم من الايضاحات وان لم يحضر بعد الطلب ينبه عليه تنبيها رسميا بالحضور في ظرف مدة لا تزيد عن ثمان وأربعين ساعة وانما اذا كانت له أعذار ثابتة مقبولة

عند مأمور التفليس فيجوز له أن يقيم وكيلًا ينوب عنه في الحضور ويجوز للحكمة أن تأمر بحجبه في حالة امتناعه عن الحضور بعد التنبيه عليه بذلك تنبها رسميا

٢٦٧ - إذا لم يقدم المفلس ميزانية حسابه وجب على الوكلاء أن يحرروها فوراً بواسطة دفاتره وأوراقه والايضاحات التي يتحصلون عليها ثم يقدموا تلك الميزانية للحكمة

٢٦٨ - مأمور التفليس مأذون بسماع أقوال المفلس وكتبته ومستخدميه وأي انسان غيرهم فيما يتعلق بعمل الميزانية وفي أسباب وأحوال التفليس

٢٦٩ - إذا حكم بإشهار افلاس تاجر بعد موته أو مات بعد الحكم بذلك جاز لأولاده أو لورثته ولأرملته أن يحضروا بأنفسهم أو بوكلاء من ينوب عنهم فيما يتعلق بعمل الميزانية وبجميع أعمال التفليس

### ( الفرع الثاني - في رفع الاختتام وفي الجرد )

٢٧٠ - تحرر قائمة الجرد نسختين بحضور كاتب المحكمة وهو يضع امضاءه على كل جرد يحصل عقب رفع الاختتام وتسلم إحدى النسختين الى المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة وتبقى النسخة الاخرى تحت يد الوكلاء ويجوز لهم أن يستعينوا بمن يختارونه في تحرير القائمة المذكورة وتقويم الاشياء وبذكرون في تلك القائمة الاشياء التي لم توضع عليها الاختتام أو رفعت عنها

٣٧١ - اذا حكم بأشهار افلاس تاجر بعد موته ولم تعمل قائمة الجرد قبل الحكم المذكور أو مات المفلس قبل افتتاح الجرد يصير الشروع في عمل القائمة المذكورة فوراً على حسب الاصول المقررة في المواد السابقة ويكون ذلك بحضور الورثة أو بعد طلب حضورهم طلباً رسمياً

٣٧٢ - يجب على وكلاء المداينين في جميع التفاليس أن يسلموا الى مأمور التفليسة في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم بأشهار الافلاس ملخصاً أو حساباً ايجاليا مشتملاً على بيان ماهو تظاهر لهم مما للتفليسة أو عليها وعلى بيان الاسباب المهمة التي نشأ عنها التفليس وعلى بيان أحواله ونوعه التظاهر لهم

٣٧٣ - وإذا تظاهر لهم أى أمر مهم مختص بتلك الاحوال يلزمهم أيضاً أن يقدموا للأمور المذكور ملخصاً جديداً به

٣٧٤ - على مأمور التفليسة أن يرسل فوراً تلك الملخصات مع ملحوظاته الى الوكيل عن الحضرة الخديوية فان لم تسلم له من وكلاء المداينين في المواعيد المقررة وجب عليه أن يخبر بذلك الوكيل عن الحضرة الخديوية ويبين له أسباب التأخير

٣٧٥ - يجوز للوكلاء عن الحضرة الخديوية أن يتوجهوا الى محل المفلس ويحضروا في عمل قائمة الجرد ولهم في كل وقت أن يطلبوا ايضاحات عن حالة التفليس وكيفية ادارة وكلاء المداينين وأن يطلعوا على جميع الاوراق والدفاتر والسندات المتعلقة بالتفليس



( الفرع الثالث - في بيع بضائع المفلس وأمتعته  
وتحصيل الديون المطلوبة له )

٢٧٦ - بعد تمام الجرد تسلم بضائع المفلس ونقوده وسندات  
مطلوباته ودفائره وأوراقه وأمتعته ومنقولاته الى وكلاء المداينين  
ويكتبون التعهد بها في ذيل قائمة الجرد

٢٧٧ - ويستمر الوكلاء على تحصيل مطلوبات المفلس بملاحظة  
مأمور التفليسة

٢٧٨ - يجوز للمأمور التفليسة أن يأذن للوكلاء ببيع منقولات  
المفلس وبضائعه ومحل تجارته وعليه أن يأمر بأن البيع يكون  
بالتراضى أو بالمزايدة العمومية على يد السماسرة أو على يد واحد من  
أرباب الوظائف العمومية أو بالأوجه المينة في قانون المرافعات فيما  
يختص ببيع الاشياء الواقعة عليها الحجر

٢٧٩ - يجوز لوكلاء المداينين بعد طلب حضور المفلس طلبا  
رسميا أن ينهوا بطريق الصلح جميع المنازعات التي يكون للروكية  
شأن فيها ولو كانت تلك المنازعات متعلقة بالحقوق أو الدعاوى المختصة  
بالعقارات وإذا كانت قيمة ما حصل فيه الصلح غير معينة أو كانت أزيد  
من ألف قرش فلا يكون الصلح نافذا الا بعد التصديق عليه من  
المحكمة

٢٨٠ - يكلف المفلس بالحضور أمام المحكمة وقت التصديق  
على الصلح فإذا حصلت منه معارضة كان ذلك كافيا لمنعه اذا كان  
متعلقا بالعقار

٢٨١ - ويجب على وكلاء المداينين أن يودعوا في صندوق المحكمة النقود المحصلة من أشغال التقلية بعد استئزال المبلغ المخصص من مأمور التقلية للصاريغ المعتادة ولا يجوز أخذ تلك النقود من الصندوق الا بأمر المأمور المذكور

٢٨٢ - ويجب عليهم أن يشتوا للمأمور التقلية ايداع النقود المذكورة في طرف ثلاثة أيام من تاريخ تحصيلها وان تأخروا عن ذلك ألزموا بفوائد المبالغ التي لم يودعوها

٢٨٣ - يجوز للمأمور التقلية في أى وقت كان أن يأمر بالتوزيع على أرباب الديون التي صار تحقيقها ويكون التوزيع بموجب قائمة تخصيص يجرها وكلاء المداينين ويصدر عليها أمر المأمور المذكور بالتوزيع وانما عليه أن يبقى مبلغا كافيا للديون المتنازع فيها

٢٨٤ - يجوز لكل ذى حق أن يطلب هذا التوزيع ولا يسمح الامتناع عن اجرائه متى كان المبلغ المحصل الخالى عن العوائق يوفى بقينا حصة في المائة من الديون

٢٨٥ - اذا كان المفسل مطلق السبيل يجوز للوكلاء أن يستخدموه لتسهيل عمل ادارتهم وارشاده لهم وعلى مأمور التقلية أن يعين شروط استخدامه في ذلك

#### ( الفرع الرابع - في الاعمال التحفظية )

٢٨٦ - يجب على وكلاء المداينين من وقت توظيفهم اجراء جميع مايلزم لحفظ حقوق المفسل التي على مدينه

٢٨٧ - ويجب عليهم أيضا إجراء قيد ملئص الحكم الصادر بالافلاس في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائنة في دائرتها عقارات المفلس ويلزم أن يكون ذلك في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ توظيفهم

( الفرع الخامس - في تحقيق الديون التي على المفلس )

٢٨٨ - يجب على المدينين ولو كانوا ممتازين أو أصحاب رهون على عقار أو منقول أو متحصلين على الاختصاص بعقارات المفلس لوفاء ديونهم أن يسلموا من تاريخ الحكم بانهيار الافلاس سنداتهم الى المحكمة مع كشف بيان ما يطلبونه من المبالغ وعلى كاتب المحكمة أن يحرر بذلك قائمة ويعطيهم وصولات بالاستلام ولا يكون مسؤولا عن السندات الا في مدة خمس سنين من يوم البدء في عمل محضر تحقيق الديون

٢٨٩ - اذا لم يسلم المدينون سنداتهم في وقت ابقاء الوكلاء في وظائفهم أو استبدالهم بغيرهم بالتطبيق على ما هو مقرر في المادة ٢٤٧ يصير اخبارهم بواسطة اعلانات تنشر في إحدى الجرائد وتعلق في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية وبخطابات يحررها كاتب المحكمة اليهم اذا كانوا معروفين بأنه يجب عليهم أن يحضروا بأنفسهم عند وكلاء المدينين أو رسلوا وكلاء عنهم في ميعاد عشرين يوما من تاريخ النشر والتعليق والخطابات ويسلموا لوكلاء المدينين سنداتهم مع كشف بيان المبالغ المطالبين بها ان لم يختاروا تسليم سنداتهم لقلم كتاب المحكمة ويعطى لهم وصولات بالاستلام واذا كان محل بعض المدينين خارجا

عن الجهة التي يكون فيها التظر والحكم في أشغال التفليس قتراد على ذلك البعد مدة المسافة التي بين مركز المحكمة والمحل المذكور

٢٩٠ - يبدأ في تحقيق الديون في ظرف الثلاثة أيام التالية لنفى المواعيد المقررة في المادة السابقة ويصبر الاستمرار فيه بدون انقطاع في المحل واليوم والساعة الا ان يعينها مأمور التفليس ويلزم أن يشمل الاخبار الذي يحصل للمدينين بمقتضى المادة السابقة على بيان المحل واليوم والساعة المذكورة ومع ذلك يطلب حضور المدينين لتحقيق طلبا ثانيا بخطابات يحررها كاتب المحكمة و باعلانات تعلق في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية وتشر في الجرائد

٢٩١ - تحقيق الديون المطلوبة لوكلاء المدينين يكون بمعرفة مأمور التفليس أما تحقيق الديون الأخر فيحصل بمواجهة المدين أو وكيله مع وكلاء المدينين بحضور المأمور المذكور وهو الذي يحرر محضر التحقيق

٢٩٢ - يجب أن يكون التحقيق في يوم واحد ان أمكن ذلك ولا يؤخر استيفاءه الا في حالة عدم كفاية الوقت لتحقيق سندات المدينين الذين حضروا في أول جمعية

٢٩٣ - يكتب في محضر التحقيق الوقت الذي يكون فيه العود الى انعقاد الجمعية ويستغنى بذلك عن تكرار طلب الحضور

٢٩٤ - يجب على المدينين الذين لم يكن لهم محل في البلدة التي فيها المحكمة أن يعينوا لهم محلا فيها والا فجميع الاعلانات أو الخطابات المختصة بهم يكون اعلانها لهم صحيفا بتوصيلها الى قلم كتاب المحكمة

٢٩٥ - يجوز لكل مدائن تحقيق دينه أو اندرج في الميزانية  
أن يحضر تحقيق الدين وأن يناقض في التحقيقات التي حصلت أو  
تحصل وللأفلس أيضا الحق في ذلك

٢٩٦ - بين في محضر التحقيق محل كل من المدائنين ووكلائهم  
وأوصاف السندات بالاختصار والابحاز وبذكر فيه ما يوجد بالسندات  
من الشطب ووضع كلمة فوق أخرى أو زيادة بين السطور وبين أيضا  
في ذلك المحضر أن الدين مقبول أو منازع فيه

٢٩٧ - إذا قبل الدين تكتب على كل سند هذه العبارة  
قبل في ديون تفليسة فلان مبلغ كذا في التاريخ الفلاني  
وبضع عليها وكلاء المدائنين امضاءهم ومأمور التفليسة علامته  
ويكلف المفلس بوضع امضاءه عليها ان كان حاضرا

٢٩٨ - يجب على كل مدائن في نفس الجلسة التي تحقق فيها  
دينه أو في ظرف ثمانية أيام بالأكثر بعد تحقيق مطلوبه أن يؤيد  
أمام مأمور التفليسة أن دينه المذكور حق وصحيح والا فلا يكون له  
نصيب في التوزيع حتى يحصل هذا التأيد ويجوز اجراؤه بواسطة  
وكيل عنه

٢٩٩ - إذا حصلت منازعة في الدين يحيل مأمور التفليسة  
النظر فيها على المحكمة ويعين في محضر التحقيق يوما لرؤيتها بدون  
احتياج الى التكليف على يد محضر بالحضور أمام المحكمة وهي تحكم  
بناء على تقرير مأمور التفليسة

ويجوز للحكمة أن تأمر بتحقيق الوقائع المتنازع فيها أمام مأمور  
التقليبة وبتكليف الأشخاص الذين يمكنهم ابداء الايضاحات اللازمة  
بالحضور أمامه لذلك

٣٠٠ - تحكم المحكمة في جميع هذه المنازعات بصفة قضائية  
مستعجلة ويكون ذلك بحكم واحد ان أمكن

٣٠١ - يجوز للحكمة في جميع الاحوال أن تأمر ولو من تلقاء  
نفسها بتقديم دفاتر المدان اليها أو باستخراج كشف منها بمعرفة  
قاضى المواد الجزئية في الجهة الكائن فيها محل المدان المذكور

٣٠٢ - يحكم في المنازعات الحاصلة في وقت الاجتماع السالف  
ذكره ويصير عمل الصلح والتوزيعات الاولى اذا اقتضاهما الحال بدون  
انتظار الى المواعيد المعطاة للداينين المعروفين القاطنين بالبلاد الاجنبية  
٣٠٣ - ومع ذلك لا يجوز عمل الصلح أو التوزيع الا بعد  
خسین يوما بالاقل من يوم نشر الحكم الصادر بشهار الافلاس بشرط  
عدم الاخلال بما سيدكر فيما بعد بشأن التوزيعات المختصة بالداينين  
القاطنين بالبلاد الاجنبية

٣٠٤ - اذا رفعت الى المحكمة المنازعة التي حصلت في الدين  
وذكرت في محضر التحقيق وكانت غير صالحة للحكم فيها حكما انتهائيا  
قبل انقضاء المواعيد المعطاة للداينين المعروفين القاطنين بالقطر المصري  
أو قبل انقضاء الخسین يوما السالف ذكرها اذا كانت تلك المواعيد  
أقل منها تأمر المحكمة على حسب الاحوال إما بانعقاد الجمعية لعمل  
الصلح أو بتأخر انعقادها

٣٠٥ - فإذا أمرت المحكمة بانعقاد الجمعية جاز لها أن تحكم بأن المدائن المتنازع في دينه يقبل مؤقتا في المداوالت بمبلغ تقدره المحكمة في الحكم

٣٠٦ - وفي حالة ما اذا أقيمت في شأن الدين دعوى بجناية أو جنحة وكان التحقيق جاريا فيها يجوز أيضا للمحكمة أن تأمر بتأخير انعقاد جمعية الصلح فان أمرت بانعقادها لا يسوغ لها أن تحكم بأن يقبل فيها المدائن المقامة تلك الدعوى بشأن دينه قبولا مؤقتا ولا يدخل المدائن المذكور في أشغال التفليس حتى يصدر الحكم من المحاكم المختصة بالدعوى المنقذم ذكرها

٣٠٧ - اذا كان لاحد المدائنين امتياز أو رهن عقارى أو حق في الاختصاص بعقارات المفلس كلها أو بعضها لوفاء دينه وحصلت منازعة في ذلك الامتياز أو الرهن أو الحق فقط فيقبل المدائن المذكور في مداوالت التفليس بصفة مدائن عادى

٣٠٨ - المدائنون الذين يقدمون طلباتهم في وقت عمل الصلح أو قبله يصبر لتحقيق ديونهم وتأيدها في جمعية الصلح والمدائنون الذين حضروا في المواعيد يجوز لهم دون غيرهم المنازعة في الديون السابقة فاذا نازعوا فيها أو حصلت منازعة في ديونهم فيصير تقدير الدين المتنازع فيه تقديرا مؤقتا بمعرفة مأمور التفليس

٣٠٩ - اذا حصلت منازعة في ديون المدائنين الذين لم يقدموا طلباتهم في المواعيد فلا يشتركون في الصلح ولا في التوزيع حتى يصدر الحكم في المنازعة ويصبر في قوة حكم انتهائى

٣١٠ - إذا قدم بعد فرض الصلح المداينون القاطنون في البلاد الأجنبية طلباتهم في المواعيد المقررة يطلب مأمور التفليسة اجتماع المداينين اجتماعا جديدا لتحقيق تلك الطلبات ويكون الطلب بإعلانات تنشر في الجرائد وتلصق وبخطابات

والطلبات المتأخرة عن المواعيد يجوز قبولها في هذه الجمعية وانما تراعى في ذلك الشروط المذكورة في المادة السابقة

٣١١ - لا يجوز تقديم طلبات جديدة في غير الاحوال السالف ذكرها الا بطريق توقيع الخبز تحت يد وكلاء المداينين مع تكليفهم بالحضور أمام المحكمة بمعد ثمانية أيام كاملة وتكون مصاريف توقيع الخبز من طرف أرباب تلك الطلبات وبحرر كاتب المحكمة بمصاريف من طرفهم أيضا قبل يوم الجلسة بثلاثة أيام خطابات للاعلان بيوم الجلسة الى المداينين الذين قبلت ديونهم ويجوز لهؤلاء المداينين الدخول في هذه القضية مع عود خطر ذلك عليهم

٣١٢ - توقيع الخبز من المداينين المستجدين لا يوقف تنفيذ التوزيعات التي أمر بها مأمور التفليسة ولكن اذا شرع في توزيعات جديدة قبل الحكم في الخبز المذكور يصير ادخالهم فيها بالمبالغ التي تقدرها المحكمة تقديرا مؤقتا ويحفظ ما يخص تلك المبالغ لحين صدور الحكم واذا أثبتوا بعد ذلك ديونهم فلا يجوز لهم طلب شيء ما من التوزيعات التي أمر بها مأمور التفليسة وانما يكون لهم الحق في أن يأخذوا من المبالغ الباقية بدون توزيع حصص ديونهم التي كانت تؤول اليهم في التوزيعات السابقة



٣١٣ - وفضلاً عن المنازعات الجائز حصولها بالكيفيات السالف ذكرها يجوز لكل مدائن سواء كان دينه مقبولا أو متنازعا فيه أن ينازع ولو بعد مضي المواعيد المقررة في دين صار تقديمه أو قبوله عالم يسبق صدور حكم بالقبول وصار في قوة حكم انتهائي وتكون المنازعة في الدين المذكور بدعوى يرفعها ذلك المدائن الى المحكمة مباشرة ولكن لا يترتب عليها توقيف أعمال التقلية

ويصير ادخال وكلاء المدائنين والمقلس في الدعوى المذكورة

٣١٤ - لا يقبل التظلم بأي وجه كان من الاحكام والاوامر التي تصدر بتأخير انعقاد جمعية الصلح بناء على حصول منازعات أو تصدر بعدم التأخير أو بتقدير الديون المتنازع فيها تقديراً مؤقتاً

## الفصل السادس

( في الصلح وفي اتحاد المدائنين )

( الفرع الاول - في طلب حضور أرباب الديون واجتماعهم )

٣١٥ - يجب على مأمور التقلية في ظرف الثلاثة أيام التالية للثمانية أيام المقررة لتأييد ثبوت الديون وبعد اعلان الحكم بانتهار الافلاس بخمسين يوماً بالاقبل أن يطلب حضور المدائنين الذين تحققت ديونهم وتأيدت أو قبلت قبولا مؤقتاً للداولة في عمل الصلح ويكون هذا الطلب باعلانات تنشر في الجرائد وتلصق على باب مخزن المقلس ومكانه وفي المحل المعتاد لصق الاعلانات فيه بالمحكمة وعلى الاماكن

المدينة في لائحة اجراءات المحاكم وبين الغرض المقصود من الاجتماع في جميع هذه الاعلانات

٣١٦ - تنعقد الجمعية تحت رئاسة مأمور التفليسة في المحل واليوم والساعة اللاتي يعينها ويحضر في هذه الجمعية المداينون الذين تحققت ديونهم وتأيدت أو قبلت قبولا مؤقتا أو من يوكولونه عنهم ويطلب حضور المفلس فيها وعليه أن يحضر بنفسه ولا يجوز له أن يرسل وكيلًا عنه فيها إلا لأسباب صحيحة يصدق عليها مأمور التفليسة ويقدم وكلاء المداينين للجمعية تقريرًا مشتملًا على بيان حالة التفليس وعلى بيان ماصار استيفاءه من الاجراءات وما حصل من الاعمال ويصير سماع أقوال المفلس ويسلم وكلاء المداينين تقريرهم المذكور معنى منهم الى مأمور التفليسة وهو يحرر محضرا بما قيل في الجمعية وما قر عليه الرأي

### ( الفرع الثاني - في الصلح )

٣١٧ - لا يجوز عقد الصلح بين المفلس والمداينين المتداولين فيه الا بعد استيفاء الاجراءات السالف ذكرها ولا يصح الصلح الا بانحياز رأى أكثر المداينين بشرط أن يكونوا حائزين ثلاثة أرباع الديون المحققة المؤيدة أو المقبولة قبولا مؤقتا بالنطبق على القواعد المدينة فيما تقدم والا كان الصلح باطلا

٣١٨ - لا يكون لأرباب الديون الحائزين لرهن عقار أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها أو بعضها لوفاء ديونهم ولا لأرباب الديون الممتازة أو المضمونة برهن منقول رأى في الاعمال

المتعلقة بالصلح بسبب مالهم من الديون المذكورة ولا تحسب ديونهم في مجموع الديون التي تعتبر في صحة الصلح الا اذا تنازلوا عن رهونهم أو اختصاصهم بالعقارات أو امتيازهم واذا شاركوا المدينين الآخرين في الرأي في الصلح فجرد اعطائهم الرأي يعد تنازلا عن ذلك ولو لم يتم الصلح

٣١٩ - يوضع الامضاء على سند الصلح في نفس جلسته المنعقدة والا كان الصلح لاغيا واذا رضى بالصلح المدينون الحاضرون لثلاثة ارباع الديون فقط يصير تأخير المداولة في الصلح ثمانية أيام لا مهلة بعدها ولا عبرة في هذه الحالة بما حصل في الجمعية الاولى في شأن الصلح من التسميمات والقبول

٣٢٠ - اذا حكم على المفلس أنه تفالس بالتدليس فلا يجوز عمل الصلح واذا حصل البدء في تحقيق التفاليس بالتدليس يطلب حضور المدينين واجتماعهم لأخذ القول منهم عما اذا كانوا يريدون أو لا يريدون المداولة في الصلح في حالة الحكم ببراءة المفلس من التدليس وعما اذا كانوا يريدون أو لا يريدون تأخير المداولة فيه الى أن يحكم في دعوى التدليس وهذا التأخير لا يعتبر الا اذا كان برأى أكثر المدينين عددا ومبلغا كالمقرر في المادة ٣١٧ فاذا كان للمداولة في الصلح وجه بعد انقضاء مدة التأخير تتبع فيها الاحكام المينة في المادة السابقة

٣٢١ - واذا حكم على المفلس بأنه مفلس مقصر يجوز عمل الصلح انما اذا حصل البدء في الاجراءات المتعلقة بدعوى التقصير يسوغ للمدينين أن يؤخروا المداولة في الصلح الى أن يحكم فيها مع مراعاة ماقرر بالمادة السابقة

٣٢٢ - وتجوز المعارضة في الصلح للدائنين الذين لهم قبل حصوله الحق في الاشتراك في عمله أو ثبت لهم هذا الحق بعده ويلزم أن تين في المعارضة الاسباب المبنية عليها وأن تعلن لوكلاء الدائنين وللغلس في ظرف الثمانية أيام التالية لعمل الصلح والا كانت لاغية ويلزم أن تشمل على تكليفهم بالحضور أمام المحكمة في أول جلسة

٣٢٣ - اذا لم يعين الا وكيل واحد عن الدائنين وكان معارضا في الصلح وجب عليه أن يطلب تعيين وكيل جديد ويراعى في حقه الاجراءات المينة في المادة السابقة

٣٢٤ - اذا كان الحكم في المعارضة متوقفا على الحكم في مسائل خارجة عن خصائص المحكمة بسبب نوعها فتؤخر المحكمة المذكورة حكمها في المعارضة حتى يحكم في تلك المسائل وتعين ميعادا قصيرا يجب فيه على المدان المعارض أن يقدم تلك المسائل الى القضاء الذين من خصائصهم الحكم فيها ويثبت ذلك التقديم

٣٢٥ - على من يريد التججيل من الخصام أن يطلب من المحكمة التصديق على الصلح بعريضة يقدمها اليها وهي تحكم في ذلك بصفة مادة مستجلة وانما لايجوز لها أن تحكم في الطلب المذكور قبل مضي الميعاد المين في المادة ٣٢٢

٣٢٦ - اذا تقدمت معارضات في أثناء الميعاد المذكور يجوز للمحكمة أن تحكم فيها وفي التصديق على الصلح بحكم واحد معا فإذا قبلت المعارضة تحكم بالغاء الصلح بالنسبة لجميع ذوى الشأن فيه وفي جميع الاحوال يجب على مأمور التفليسة أن يقدم الى المحكمة

قبل صدور حكمها في التصديق تقريراً مشتملاً على بيان صفة التقليل  
وعلى جواز قبول الصلح أو عدمه

٣٣٧ - يلزم أن تمتنع المحكمة عن التصديق على الصلح إذا لم  
تراع الأصول المقررة فيما سبق أو إذا ظهرت أسباب تستوجب عدم  
الصلح مراعاة للصالحة العمومية أو لمصلحة أرباب الديون

### ( الفرع الثالث - فيما يترتب على الصلح )

٣٣٨ - التصديق على الصلح يجعله نافذاً في حق جميع المدينين  
سواء كانوا مذكورين في الميزانية أم لا وسواء تحققت ديونهم أم لا  
وفي حق المدينين القاطنين خارج القطر المصري والمدينين الذين صار  
قبولهم في مداولات الصلح قبولاً مؤقتاً على حسب المنصوص بالمواد  
السابقة أياً كان المبلغ الذي يتخصص لهم فيما بعد بالحكم الانتهاء

ويجب على وكلاء المدينين أن يسجلوا الحكم الصادر بالتصديق  
في قلم كتاب المحكمة باسم كل واحد من المدينين ما لم يوجد شرط بخلاف  
ذلك في نفس عقد الصلح

٣٣٩ - تنتهي مأمورية وكلاء المدينين متى صار الحكم الصادر  
بالتصديق على الصلح في قوة حكم انتهائي ويسلمون للفلس حسابهم القطعي  
بمحضر مأمور التفليسة وهذا الحساب تصير المباحنة فيه وقفه الا  
إذا وجد شرط بخلاف ذلك في نفس عقد الصلح ويسلم الوكلاء للفلس  
جميع أمواله ودفائره وأوراقه وسنداته ويعطيهم سنداً بخلق طرفهم  
ويحرر مأمور التفليسة محضراً بجميع ما ذكر وتنتهي بذلك مأموريته

وان حصل نزاع فأمر التفتيش بحيله الى جلة المحكمة بدون  
احتياج الى التكليف بالحضور وهي تحكم فيه بمجرد الاحالة  
٣٣٠ - اذا حصل عقد الصلح على ترك المفسد أمواله للدائنين  
فوكلائهم يقدمون الحساب بها في جمعية عمومية ويكون الاجراء  
في الاموال المتروكة على الأوجه التي ستذكر في حالة اتحاد الدائنين

#### ( الفرع الرابع - في ابطال الصلح أو فسخه )

٣٣١ - لا تقبل الدعوى بطلان التصديق على الصلح الا اذا  
كانت مبنية على غش ظهر بعد هذا التصديق وكان هذا الغش  
ناتجا عن اخفاء مال المفسد أو مبالغته في ديونه أو اذا كانت تلك  
الدعوى مبنية على الحكم عليه بأنه تفالس بالتدليس

ومجرد ابطال الصلح سواء كان بسبب الغش أو الحكم على المفسد  
بعد التصديق على الصلح بأنه تفالس بالتدليس يبرئ الكفلاء فيه

٣٣٢ - اذا لم يوف المفسد بشروط الصلح يجوز طلب فسخه  
أمام المحكمة بحضور الكفلاء ان كانوا وفسخ الصلح لا يبرئ الكفلاء  
الذين توسطوا فيه بضمانهم تنفيذه كله أو بعضه

٣٣٣ - اذا أقيمت دعوى على المفسد بعد التصديق على الصلح  
بأنه تفالس بالتدليس وصار حبسه أو وضعه تحت الحفظ فيجوز للحكمة  
أن تأمر بما يلزم من الاجراءات التحفظية انما يجب حتما ابطال تلك  
الاجراءات من يوم صدور الامر بأنه لاوجه للدعوى عليه بذلك أو من  
يوم صدور الحكم ببراءته

وتعين المحكمة مأمورا للتفليسة ووكيلا واحدا أو أكثر عن المدينين بمجرد اطلاعها على الحكم الصادر بأن المفلس تفالس بالتدليس أو يحصل ذلك التعين في نفس الحكم الصادر منها ببطالان الصلح أو فسخه ويجوز للوكلاء المذكورين أن يضعوا الاختتام على أماكن المفلس التي يلزم الختم عليها

وعليهم أن يباشروا بدون تأخير تحقيق جرد الاموال والسندات والاوراق مع مراجعة قائمة الجرد القديمة ويكون ذلك بحضور مأمور التفليسة أو من يعينه لينوب عنه وأن يحرروا قائمة جرد جديدة تكملة للقائمة السابق تحريرها أو ميزانية تكملة للميزانية القديمة اذا اقتضى الحال ذلك

وان ظهر مدينون مستجدون فيكلفوا بتقديم طلباتهم على الوجه المنصوص عليه في الفرع الخامس من الفصل الخامس باعلانات تنشر في الجرائد وتلصق وبخطابات اليهم وتشتمل هذه الاعلانات والخطابات على ملخص الحكم الذي صار تعيين الوكلاء عن المدينين فيه ويحصل الشروع بدون تأخير في تحقيق سندات الطلبات المقدمة بمقتضى هذه المادة ولا يعاد تحقيق الديون السابق قبولها وتأبيدها ولكن مع عدم الاخلال برفض أو استئزال أو تنقيص الديون التي دفعت كلها أو بعضها

٣٣٤ - وبعد اتمام الاعمال المذكورة اذا لم يحصل صلح جديد يطلب حضور المدينين واجتماعهم لاجل ابداء رأيهم في ابقاء وكلاء المدينين أو استبدالهم ولا يصير الشروع في التوزيعات الا بعد انقضاء المواعيد المعطاة لمن كان مقبيا بالقطر المضرى من المدينين المستجدين

وفي ظرف خمسين يوما بالا كثر من تاريخ نشر الحكم الذي صار تعيين الوكلاء فيه

٣٣٥ - لا يصير ابطال المعاملات التي تصدر من المفلس بعد الحكم بالتصديق على الصلح وقبل فسخه أو ابطاله الا اذا حصلت منه بطريق التدليس اضرارا بحقوق المداينين

٣٣٦ - المداينون السابقون على الصلح الذي صار فسخه أو ابطاله تعود لهم حقوقهم بتمامها بالنسبة للمفلس وأما بالنسبة لروكية التفليس فلا يجوز لهم الدخول فيها الا بالحدود الآتية وهي

اذا كانوا لم يقبضوا شياً من القدر الذي تقرر لهم في الصلح فيدخلوا فيها بجميع ديونهم وأما اذا قبضوا شياً من القدر المذكور فيدخلوا بجزء من ديونهم الاصلية مقابل للجزء الباقي لهم من القدر المذكور وتنبع الاحكام المذكورة في هذه المادة اذا وقع تفليس ثان بدون سبق ابطال الصلح أو فسخه

( الفرع الخامس - في قفل أعمال التفليس )

بسبب عدم كفاية مال المفلس )

٣٣٧ - اذا وقفت أعمال التفليس لعدم وجود مال للمفلس كاف لاعمالها سواء كان وقوفها قبل التصديق على الصلح أو قبل اتحاد المداينين يجوز للحكمة بناء على تقرير مأمور التفليس أن تحكم ولو من تلقاء نفسها بقفل أعمال التفليس ويعود بهذا الحكم لكل واحد من المداينين حق في اقامة دعواء على نفس المفلس ويوقف تنفيذ ذلك الحكم مدة شهر من تاريخه



٣٣٨ - يجوز للنس أو لغيره من أرباب الحقوق أن يتحصل من المحكمة في أى وقت على نقض الحكم المذكور في المادة السابقة اذا أثبت وجود مال كاف لمصاريف أعمال التقلية أو سلم الى وكلاء المداينين المبلغ الكافي لها ويجب في جميع الاحوال قبل كل شئ وفاة مصاريف الاجراءات التي حصلت بمقتضى المادة السابقة

### ( الفرع السادس - في اتحاد المداينين )

٣٣٩ - اذا لم يحصل الصلح بين المفلس والمداينين يكون أرباب الديون بمجرد ذلك في حالة الاتحاد وعلى مأمور التقلية حينئذ أن يشاورهم بدون تأخير فيما يتعلق بإدارة أشغالها وفي لزوم ابقاء وكلاء المداينين أو استبدالهم ويدخل في هذه المشورة المداينون الممتازون أو الحائزون لرهن عقار أو منقول أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها أو بعضها لوفاء ديونهم ويحرر محضر بأقوال المداينين ومحفوظاتهم وباطلاع المحكمة عليه تحكم في تلك الاقوال على وجه ما ذكر في المادة ٢٤٧ وعلى الوكلاء الذين يعزلون أن يقدموا الى الوكلاء المعينين بدلا عنهم حساباتهم بحضور مأمور التقلية بعد أن يكلف المفلس تكليفا رسميا بالحضور في وقت تقديم تلك الحسابات

٣٤٠ - يستشار المداينون لمعرفة ما اذا كان تعيين اعانة للمفلس من مال تقلبيته ممكنا أم لا فاذا رضى بذلك أكثر المداينين الحاضرين يجوز تعيين مبلغ للنس ويعرض وكلاء المداينين مقداره على مأمور التقلية وهو يقرر ما يستصوبه انما للوكلاء دون غيرهم أن يعارضوا فيما يعينه الأمور المذكور ويرفعوا الامر في ذلك للمحكمة

٣٤١ - اذا أفلست شركة تجارية يجوز للمدينين أن لا يقبلوا الصلح الا مع واحد من الشركاء أو أكثر وفي هذه الحالة يبقى جميع أموال الشركة تحت دائرة اتحاد المدينين وتخرج عنها الاموال الخاصة بعن حصل معه عقد الصلح ولا يجوز أن يشترط في العقد المذكور دفع شيء الا من الاموال الخارجة عن أموال الشركة والشريك الذي تحصل على صلح خاص به يبرأ من كل تضامن

٣٤٢ - ينوب الوكلاء عن جميع المدينين في روكية التفليس ويناط بهم تصفية أموال التفليس ومع ذلك يجوز للمدينين أن يوكلوهم في استمرار تشغيل تلك الاموال وتعين مدة التشغيل وحدوده في القرار الذي يصدر من المدينين باعطاء هذا التوكيل وتقديره المبالغ التي يجوز للوكلاء أن يبقوها تحت أيديهم لاجل وفاء المصاريف ولا يعتبر هذا القرار الا اذا صدر بحضور مأمور التفليس وباتحاد رأى ثلاثة أرباع المدينين عددا ومبلغا وقبل المعارضة في القرار المذكور من المفلس والمدينين المخالفين لرأى الاكثية اذا تقدمت في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدور ذلك القرار انما لا يترتب عليها توقيف تنفيذه

٣٤٣ - اذا نشأت عن معاملة الوكلاء ديون زائدة على أموال التفليس التي هي تحت دائرة الاتحاد فالمدينون الذين أذنوا بهذه المعاملات يكونون دون غيرهم ملزومين بالرأى على ما يخصهم في أموال التفليس انما لا تخرج ملزوميتهم بذلك عن الحدود المينة في التوكيل الذي أعطوه ويخصص هذا الرأى عليهم كل واحد منهم بالنسبة لقدرة دينه على التفليس

٣٤٤ - وكلاء المداينين مكلفون بإجراء بيع عقار المفلس وبضائعه وأمنته وتصفية الديون المطلوبة له أو منه ويكون جميع ذلك تحت ملاحظة مأمور التفليسة بدون احتياج لطلب حضور المفلس ويجوز لهم أيضا المصالحة في جميع الحقوق التي تكون للمفلس ولو كانت متعلقة بالعقار بشرط مراعاة القواعد المقررة في مادتي ٢٧٩ و ٢٨٠ ولا يمنعهم من ذلك أية معارضة تحصل من المفلس

٣٤٥ - يطلب مأمور التفليسة حضور المداينين الذين هم في حالة الاتحاد ويجمعهم ولو مرة واحدة في السنة الاولى وكذلك في السنين التي بعدها بحسب اقتضاء الحال ويجب على وكلاء المداينين أن يقدموا حسابهم في هذه الجمعيات للمداينين وحينئذ إما أن يصير ابقاؤهم في وظائفهم أو استبدالهم على حسب ما هو مقرر في مادتي ٢٤٧ و ٢٣٩

٣٤٦ - متى انتهت تصفية التفليسة يجمع مأمور التفليسة المداينين ويقدم الوكلاء حسابهم في هذا الاجتماع الاخير بحضور المفلس أو بعد تكليفه بالحضور تكليفا رسميا

ويحرر بذلك محضر ويجوز لكل واحد من المداينين أن يدرج فيه أقواله وملحوظاته وبعد انقضاء هذه الجمعية تفعل حالة الاتحاد حتما وإذا حصلت منازعة في حساب الوكلاء يحيلها مأمور التفليسة على جلسة المحكمة بدون احتياج لتكليف بالحضور أمامها تكليفا رسميا ويقدم مأمور التفليسة الى المحكمة في جميع الاحوال تقريرا مشتملا على بيان أحوال التفليسة ونوع التفليس

٣٤٧ - اذا صدر أمر بجلس المفلس وكان محبوسا بالفعل يخلى سبيله متى ثبت في أى وقت أن الوكلاء وضعوا يدهم على جميع أمواله ودفأته وتحصلوا منه على سائر البيانات والايضاحات اللازمة ويجوز للدائنين والوكلاء الدخول في المرافعات التى تحصل لصدور الحكم بشأن اخلاء سبيله

## الفصل السابع

( فى بيان أنواع الدائنين وفى حقوقهم فى حالة نفليس مدينهم )

( الفرع الاول - فى شركاء المفلس فى الدين وفى الكفلاء )

٣٤٨ - اذا كانت بيد أحد الدائنين سندات دين ممضاه أو محولة أو مكفولة من المفلس وآخرين ملتزمين معه على وجه التضامن ومفلسين أيضا جازله أن يدخل فى التوزيعات التى تحصل فى جميع روكيات نفليساتهم ويكون دخوله فيها بقدر أصل المبلغ المحرره به السند وما يتبعه الى تمام الوفاء

ولا حق لتفليسات الملتزمين بدين واحد فى مطالبة بعضها بعضا بالحصص المدفوعة منها الا فى حالة ما اذا كان مجموع تلك الحصص المدفوعة من روكيات هذه التفليسات يزيد على قدر أصل الدين وما هو تابع له ففي هذه الحالة تعود الزيادة لمن كان من المدينين المفلسين مكفولا من الآخرين على حسب ترتيب التزامهم بالدين

٣٤٩ - إذا استوفى المدين الحامل لسند متضمن فيه المفسل وغيره بعضا من دينه قبل الحكم بانهيار الاملاس فلا يدخل في روكية التفليسة الا بالباقي بعد استئزال ما استوفاه ويبقى حقه في المطالبة بالباقي محفوظا له على الشريك أو الكفيل ويدخل الشريك أو الكفيل المذكور في روكية المفسل بقدر ما دفعه وفاء عنه وللدائن مطالبة الشركاء في الدين بتمام دينه ولو حصل الصلح مع المفسل

( الفسرع الثاني - في المداينين المرتهين لمنقول  
وفي المداينين الذين لهم الامتياز على المنقولات )

٣٥٠ - مداينو المفسل الحائزون لرهن منقول حيازة معتبرة قانونا لا يدرجون في روكية التفليسة الا بمجرد العلم بذلك  
٣٥١ - يجوز لوكلاء المداينين أن يستردوا على ذمة التفليسة في أى وقت باذن مأمور التفليسة المنقولات المرهونة بأن يدفعوا الدين الذى عليها الى المرتهين

٣٥٢ - يجوز للدائن الحائز لرهن منقول أن يبيعه في أى وقت مع مراعاة الاجراآت المبينة في القانون ويجوز لوكلاء المداينين أن يلزموه بالبيع في ميعاد يعينه مأمور التفليسة والا فلهم أخذ الشئ المرهون وبيعه مع عدم الاخلال بما لرب الدين المرتهن من الحقوق في الثمن فإذا بيع الرهن بثمن زائد على الدين يأخذ الوكلاء هذه الزيادة وإن كان الثمن أقل من الدين يدخل الدائن بالباقي له في روكية التفليسة مع الغرماء بصفة مداين عادى

٣٥٣ - الأجر والمأهيات المستحقة في أثناء السنة أشهر السابقة على صدور الحكم بأشهار الإفلاس لمن استخدمهم المفلس بنفسه من الشغالة والكتبة تكون من جلة الديون الممتازة وكذلك مأهيات الخدمة المستحقة في السنة السابقة على الحكم المذكور

٣٥٤ - إذا بيعت منقولات لأحد ثم أشهر إفلاسه فلا يكون للبائع حق في الدعوى بفسخ البيع ولا تجوز له إقامة الدعوى بالاسترداد إلا في الأحوال التي ستذكر بعد

٣٥٥ - على وكلاء المداينين أن يقدموا للأمور التفليسة قائمة بالمداينين المدعين امتيازاً على المنقولات ويأذن الأمور المذكور عند الاقتضاء بدفع مطلوب هؤلاء المداينين من أول نقود تحصل وإذا حصلت منازعة في الامتياز فتحكم فيها المحكمة

( الفرع الثالث - في حقوق المداينين المرتهنين للعقار والمداينين الذين لهم حق الامتياز عليه أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها أو بعضها لوفاء ديونهم )

٣٥٦ - إذا حصل توزيع ثمن العقارات قبل توزيع ثمن المنقولات أو حصلاً معاً فالمداينون الذين لهم الامتياز على العقارات أو المرتهنون لها أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها لوفاء ديونهم ولم يستوفوا حقوقهم من ثمنها يدخلون في توزيع النقود التي لروكية الديون العادية بقدر الباقي لهم مع المداينين الخاليين عن الرهن والامتياز والاختصاص بشرط أن تكون ديونهم سبقي تحقيقها وتأيدتها على حسب الأصول السابق ذكرها

٣٥٧ - إذا حصل توزيع نقود متحصلة من أثمان المنقولات توزيعاً واحداً أو أكثر قبل توزيع أثمان العقارات فالمدينون الذين لهم حق الامتياز عليها أو المرتهنون لها أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها لوفاء مطلوبهم وتحققت ديونهم وتأيدت يدخلون في توزيع أثمان المنقولات بجميع ديونهم مع عدم الإخلال عند الاقتضاء بما يلزم إرجاعه كما سيذكر في المادة الآتية

٣٥٨ - بعد بيع العقارات وتسوية ترتيب درجات المدينين الحائزين لرهنها والمدينين الذين لهم الامتياز عليها والذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها تسوية قطعية فمن يستحق منهم على حسب ذلك الترتيب أخذ جميع ديونه من أثمانها لا يأخذها إلا بعد استئزال المبالغ التي استلها من أموال روكية الديون العادية والمبالغ المستزلة على الوجه المذكور لا يصير أبقاؤها في روكية المدينين الممتازين بل يصير إرجاعها إلى روكية الديون العادية وتوزيعها على أرباب هذه الديون

٣٥٩ - أما المدينون الحائزون لرهن العقار أو الذين تحصلوا على اختصاصهم به كله أو بعضه لوفاء ديونهم ولم يستحقوا في توزيع ثمنه على حسب الترتيب السابق ذكره إلا جزءاً من ديونهم فيكون العمل في حقهم على حسب ما هو آت وذلك أن حقوقهم في روكية الديون العادية يصير تسويتها تسوية قطعية بقدر المبالغ التي تبقى لهم بعد أخذهم ما يخصهم في توزيع ثمن العقار وما أخذوه من النقود زيادة عن هذا القدر في التوزيع السابق من أثمان المنقولات يستئزل مما خصهم في ثمن العقار ويصير إرجاعه إلى روكية الديون العادية

٣٦٠ - والمدائون الحائزون لرهن العقار أو الذين تحضلوا على اختصاصهم به كله أو بعضه ولم يستحقوا شيئاً أصلاً في توزيع ثمنه على حسب الترتيب السالف ذكره يعتبرون بصفة مدائنين بدلين على

### ( الفرع الرابع - في حقوق الزوجات )

٣٦١ - للزوجة أياً كانت الشريعة المتبعة فيما يتعلق بزواجها أن تأخذ في حالة إفلاس زوجها عين العقارات التي كانت مالكة لها في وقت زواجها وبقيت في ملكيتها. وكذلك العقارات التي آلت لها بعد الزواج بالارث أو بالهبة من غير زوجها .

٣٦٢ - وكذلك لها أن تأخذ العقارات التي اشترتها باسمها بالنقود الآتية لها بالارث أو الهبة المذكورين في المادة السابقة أو بالنقود المتحصلة من أموالها

٣٦٣ - ولها أن تأخذ عين المنقولات التي أحضرتها الى بيت زوجها في وقت الزواج أو اشترتها من مالها أو آلت لها بالارث أو الهبة متى كانت الملكية فيها باقية لها على حسب الشريعة المتبعة في زواجها

٣٦٤ - وإذا كان على عقار الزوجة ديون أو رهون صحيحة سواء التزمت بها باختيارها أو حكم عليها بها فليس لها أن تطلب أخذ تلك العقارات على حسب ما هو مذکور في مادتي ٣٦١ و ٣٦٢ الا بشرط عدم الاخلال بما عليها من الديون والرهون



٣٦٥ - اذا كان الزوج تاجرا في وقت عقد الزواج أولم يكن له في هذا الوقت حرفة معلومة وصار تاجرا في السنة التالية له فليس للزوجة أن تطالب التفليسة بالتبرعات المندرجة في عقد زواجها كما أنه لا يجوز في هذه الحالة للمداينين أن يتشبثوا فيما تبرعت به الزوجة في العقد المذكور

### الفصل الثامن

( في تصفية ثمن المنقولات وفي التوزيع على المداينين )

٣٦٦ - تستزل من النقود المتحصلة من أثمان المنقولات الرسوم ومصاريف ادارة التفليسة ومن ضمنها أجرة وكلاء المداينين والاعانة التي أعطيت للفلس أولعائلته وكذلك المبالغ المدفوعة للمداينين الممتازين ويوزع الباقي على جميع المداينين بنسبة مقادير ديونهم التي تحققت وتأيدت

٣٦٧ - وذلك يسلم وكلاء المداينين في كل شهر الى مأمور التفليسة قائمة ببيان الحالة التي عليها التفليسة وبيان النقود المودعة في صندوق المحكمة وبأمر المأمور المذكور عند الاقتضاء باجراء توزيع على المداينين ويعين مقداره ويلاحظ وصول الخبز لهم بذلك جميعا

٣٦٨ - لا يصير الشروع في أي توزيع على المداينين القاطنين بالقطر المصري الا بعد حفظ الحصة المقابلة لديون المداينين الساكنين خارج القطر المذكور على حسب ما هو مبين في ميزانية الفلس واذ رأى أن الديون المذكورة ليست مندرجة في الميزانية على وجه الدقة يجوز للمأمور التفليسة أن يأمر بالزيادة فيما يحفظ وانما للوكلاء التظلم من ذلك ورفع الامر الى المحكمة الابتدائية

٣٦٩ - تبقى هذه الحصة محفوظة في صندوق المحكمة الى انقضاء الميعاد المقرر في القانون لتقديم الطلبات من المداينين القاطنين خارج القطر المسرى فاذا لم يجر المداينون المذكورون تحقيق ديونهم على حسب المنصوص في هذا القانون يصير توزيع تلك الحصة على المداينين الذين تحققت ديونهم ويجب أيضا أن تحتفظ حصة في مقابلة الديون الحاصلة فيها المنازعة ولم يصدر بقبولها حكم قطعي

٣٧٠ - لا يدفع وكلاء المداينين شيأ لدائن الا بعد ابراز السند المثبت للدين ويكتبون على السندات المبالغ التي دفعوها أو التي أذن مأمور التفليس بدفعها ومع ذلك اذا لم يمكن ابراز السند يجوز للمأمور التفليس أن يأذن بالدفع بناء على محضر تحقيق الديون بعد اطلاعه عليه وفي جميع الاحوال على الدائن أن يحرر سند الاستلام على هامش قائمة التوزيع

٣٧١ - يجوز للمداينين الذين في حالة الاتحاد أن يطلبوا بعد استقرار رأيهم بالاكثريه المقررة للصالح الاذن لهم بان يتراضوا مع أولى الشأن فيما لم يتحصلاوا على استخلاصه من حقوق المفلس ودعاويه كلها أو بعضها أو بان ينقلوها الى الغير بشرط طلب حضور المفلس أمام المحكمة طلبا رسميا وفي هذه الحالة يجب على وكلاء المداينين اجراء جميع ما يلزم لذلك ويجوز لكل مداين وللمفلس أيضا أن يطلب من مأمور التفليس اجتماع المداينين المذكورين لاجل المداولة واعطاء الرأي منهم في شأن طلب الاذن المذكور

## الفصل التاسع

( في بيع عقارات المفلس )

- ٣٧٢ - لا يمنع الافلاس من اجراء بيع عقارات المفلس ان صدر حكم قبل اشهار الافلاس بترغها من يده وبيعها
- ٣٧٣ - لا يجوز نزع عقارات المفلس من يده وبيعها بعد صدور الحكم باشهار افلاسه الا بناء على طلب المداينين المرتهين لها أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها لوفاء ديونهم
- ٣٧٤ - اذا لم يتبدأ في الاجراءات المتعلقة بنزع عقارات المفلس من يده وبيعها قبل الوقت الذي صار فيه المداينون في حالة الاتحاد فلوكلاء المداينين فقط الحق في اجراء ما يلزم لبيعها ويجب عليهم الشروع في ذلك في ظرف الثمانية أيام التالية للوقت المذكور باذن مأمور التفليس مع مراعاة الاصول المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية
- ٣٧٥ - اذا بيعت عقارات المفلس بالمراد بناء على طلب وكلاء المداينين فلا تجوز المزايدة بعد ذلك على المراد المذكور الا بالشروط والالوجه المبينة في قانون المرافعات

## الفصل العاشر

( في الاسترداد )

- ٣٧٦ - يجوز في حالة التفليس لمالك الكمبيالات وغيرها من الاوراق التجارية أو السندات التي توجد بعينها تحت يد المفلس وقت تفليسه ولم تدفع مبالغها أن يستردها اذا كان تسليمها للمفلس

بقصد تحصيل مبالغها بطريق التوكيل وحفظ تلك المبالغ تحت تصرف المالك المذكور أو كان تسليمها له لوفاء أشياء معينة فإذا بيعت تلك الكميات أو الأوراق أو السندات قبل التغليف وكان ثمنها موجودا تحت يد المفلس بصفة ودیعة جاز أيضا استرداد الثمن

٣٧٧ - يجوز اثبات تسليم الأوراق التجارية بقصد تحصيل مبالغها بطريق التوكيل ولو كان عليها تحويل مستوفى

٣٧٨ - ومع ذلك لا يجوز الاسترداد إذا درج المبلغ في حساب جار وقبل المسترد هذا الحساب

٣٧٩ - ويجوز أيضا استرداد ما يكون موجودا بعينه من البضائع كلها أو بعضها تحت يد المفلس أو تحت يد غيره على ذمته إذا كان المالك سلمها للمفلس على سبيل الوديعة أو لاجل بيعها على ذمة مالكها ولو مع شرط ضمان الدرك فيها على المفلس

٣٨٠ - ويجوز أيضا استرداد البضائع التي يكون المفلس اشتراها على ذمة المسترد

٣٨١ - إذا باع المفلس البضائع المسجلة اليه من طرف المالك ولم يستوف من المشتري ثمنها كله أو بعضه بنقود أو بورقة تجارية محررة باسمه أو تحت اذنه أو بمقاصة في الحساب الجاري بينه وبين المشتري يجوز استرداد كل الثمن أو بعضه على حسب ما ذكر

٣٨٢ - يجب على المسترد أن يدفع ما يكون مستحقا للوكلاء بالعمولة وأن أقرض مبلغا على رهن البضائع له مع اعتقاد ملكيتها للمفلس

٣٨٣ - يجوز استرداد البضائع المرسلة للفلس المباعة اليه مادامت لم تسلم الى مخازنه ولا مخازن الوكيل بالعمولة المأمور ببيعها على ذمته اذا كان الفلس المذكور لم يدفع ثمنها كله ولو تحررت به منه ورقة تجارية أو دخل في الحساب الجاري بينه وبين البائع له

٣٨٤ - ومع ذلك لا يقبل طلب رد البضائع اذا كان الفلس باعها قبل وصولها وكان البيع بدون تدليس بناء على قائمتها الدالة على ملكيته لها وتذكرة ارسالياتها أو بناء على القائمة المذكورة وتذكرة النقل بشرط أن يكون موضوعا على كل منهما امضاء الميرسل

٣٨٥ - ويكون الاجراء كذلك فيما يختص بالبضائع المرسلة من طالب الرد بناء على أمر الفلس الى من اشتراها من الفلس المذكور

٣٨٦ - ويجب على المسترد أن يؤدي ما قبضه على الحساب الى روكية التفليسة

٣٨٧ - اذا كانت البضائع المباعة للفلس لم تسلم اليه ولم ترسل له ولا لانسان آخر على ذمته يجوز لبائعها الامتناع عن تسليمها

٣٨٨ - لوكلاء المداينين في الاحوال الميتة في المادة ٣٨٣ وما بعدها الحق في أن يطلبوا بناء على اذن مأمور التفليسة تسليم البضائع اليهم بشرط أن يدفعوا لبائعها ثمنها المتفق عليه بينه وبين الفلس

٣٨٩ - ويجوز لوكلاء المداينين اجابة طلب الرد بشرط التصديق عليه من مأمور التفليسة واذا حصلت منازعة في الطلب المذكور تحكم فيها المحكمة الابتدائية بعد سماع أقوال المأمور المذكور

## الفصل المحادى عشر

( فى طرق التظلم من الاحكام الصادرة فى مواد التفليس )

٣٩٠ - الحكم باشهار الافلاس والحكم الذى يعين فيه لوقوف  
المفلس عن دفع ديونه وقت سابق على الحكم باشهار الافلاس تجوز  
المعارضة فيهما من المفلس فى ظرف ثمانية أيام ومن كل ذى حق  
غيره فى ظرف ثلاثين يوما ويكون ابتداء الميعادين المذكورين من  
اليوم الذى تمت فيه الاجراءات المتعلقة بملصق الاعلانات ونشرها  
المينة فى مائتى ٢١٣ و ٢١٤

٣٩١ - يجوز للمفلس أن يستأنف فى المواعيد المينة فيما يأتى  
الحكم الصادر باشهار افلاسه

٣٩٢ - اذا كان المفلس غائبا وأثبت أنه لم يمكنه العلم بالحكم  
الصادر باشهار افلاسه جازله بعد انقضاء ميعاد الثمانية أيام أن يعافى  
من قيد الميعاد المذكور

٣٩٣ - يجوز للدائنين أن يطلبوا تعيين تاريخ وقوف المفلس  
عن دفع ديونه فى وقت غير الوقت الذى تعين فى الحكم باشهار الافلاس  
أو فى حكم آخر صدر بعلمه ما دامت المواعيد المقررة لتحقيق الديون  
وتأييدها لم تنقضى ومتى انقضت تلك المواعيد فوق الوقوف عن دفع  
الديون يبقى بالنسبة للدائنين مقرر على ما هو عليه بدون امكان تغييره

٣٩٤ - ميعاد استئناف أى حكم صدر فى الدعاوى الناشئة عن  
نفس التفليس يكون خمسة عشر يوما فقط من يوم اعلانه ويزاد على

هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المستأنف ومركز المحكة التي أصدرت الحكم المذكور

٣٩٥ - لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الاحكام المتعلقة بتعيين أو استبدال مأمور التفليس أو وكلاء المدينين ولا في الاحكام الصادرة بالافراج عن المفلس أو إعطاء اعماله له أو لعائلته ولا في الاحكام التي صرح فيها ببيع الامتعة أو البضائع التي للتفليس ولا في الاحكام الصادرة بتأخير عمل الصلح أو بتقدير الديون المتنازع فيها تقديرا مؤقتا ولا في الاحكام الصادرة في التظلم من الاوامر التي أصدرها مأمور التفليس على حسب حدود وطيفته

## الفصل الثاني عشر

( في التفليس بالتقصير أو التدليس )

٣٩٦ - الاحوال المتعلقة بالتفليس بالتقصير والتفالس بالتدليس والعقوبات التي يحكم بها في كل حالة من تلك الاحوال نين في قانون العقوبات وتكون المحاكمة في الاحوال المذكورة بناء على طلب وكلاء المدينين أو أحد المدينين أيا كان أو بناء على طلب النائب العمومي عن الحضرة الخديوية أو أحد وكلائه

٣٩٧ - اذا رفع النائب العمومي أو أحد وكلائه دعوى على المفلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس فصاريف تلك الدعوى لاتكون في أى حالة من الاحوال من طرف روكية التفليس

٣٩٨ - أما مصاريف الدعوى التي رفعها بملك وكلاء المداينين بالتبابة عن المداينين فتكون من طرف روكية التفليسة اذا حكم ببراءة المفلس وأما اذا صدر الحكم عليه فتدفع المصاريف من صندوق المحكمة انما للصندوق المذكور حق الرجوع بها فيما بعد على المفلس

٣٩٩ - لا يجوز لوكلاء المداينين أن يقيموا دعوى على المفلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس ولا أن يدخلوا فيها بصفة مدعين بحقوق مدنية الا اذا أذن لهم بذلك بقرار يصدر من أكثر المداينين الحاضرين عددا

٤٠٠ - اذا رفع أحد المداينين دعوى على المفلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس تدفع مصاريفها من صندوق المحكمة اذا صدر الحكم على المفلس وأما اذا حكم ببراءته فتكون تلك المصاريف من طرف المداين الذي أقام الدعوى

٤٠١ - تبين في قانون العقوبات الاحوال التي يجوز فيها الحكم على غير المفلس بالعقوبات المقررة لتفالس بالتدليس وكذلك الاحوال التي يسرق فيها زوج المفلين أو أصوله أو فرعه شيئا لتفليسة أو يختلسه أو يخفيه من غير مشاركة المفلس له في ذلك

٤٠٢ - وفي الاحوال المذكورة تحكم المحكمة المنظورة بها الدعوى سواء كانت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بما يأتي ولو حكم ببراءة المدعى عليه

أولا - بان يرد لروكية أبواب الديون كل ما اختلس بطريق التدليس من الحقوق والاموال والسندات وتحكم المحكمة في ذلك من تلقاء نفسها



ثانيا - بالتعويضات التي تطلب مع تعيين مقدارها في الحكم الذي يصدر بها سواء كان من المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف

٤٠٣ - اذا اشترط المداين لنفسه مع الفليس أو مع غيره امتيازات خصوصية في مقابلة اعطائه رأيا في المداولات المتعلقة بالفليسة أو عقد مشاركة مخصوصة يترتب عليها نفعه من أموال الفليس فيحكم بيطلان كل مشاركة أو اتفاق من هذا القبيل بالنسبة لأي شخص وبالنسبة للفليس أيضا فضلا عن الحكم بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات ويكون المداين المذكور ملزوما بأن يرد لمن يلزم المبالغ أو الاوراق ذات القيمة التي أخذها بناء على المشاركة الملتاة

٤٠٤ - اذا أقيمت دعوى على الفليس بأنه أفلس بالتفسير أو تفالس بالتدليس أو صدر عليه حكم بناء على ذلك فتكون الدعاوى المدنية في جميع الاحوال قائمة بنفسها ويصير استيفاء الاجراآت المتعلقة بالاموال كما هو مقرر في حالة التفليس بدون جواز احالتها على المحاكم الجنائية ولا جواز طلب تلك المحاكم لها للنظر فيها

٤٠٥ - ومع ذلك يجب على وكلاء المداينين أن يعطوا الى وكيل الحفزة الخديوية ما يطلبه منهم من الاوراق والسندات والايضاحات

٤٠٦ - الاوراق والسندات ونحوهما المسلة من وكلاء المداينين يصير ابقاؤها في أثناء التحقيق معنة للاطلاع عليها بواسطة قلم كاتب المحكمة ويحصل هذا الاطلاع بناء على طلب الوكلاء المذكورين ويجوز لهم أن يأخذوا منها صورا غير رسمية أو يطلبوا صورا رسمية تعطى لهم من كاتب المحكمة

والاوراق والسندات ونحوهما التي صدر أمر بإيداعها في المحكمة  
تزد الى الوكلاء بعد صدور الحكم ويؤخذ منه سند بالاستلام  
٤٠٧ - أما الاوراق والسندات ونحوهما المودعة في المحكمة  
بغير أمر صادر بذلك فتزد للوكلاء مع أخذ سند منهم باستلامها

### الفصل الثالث عشر

( في اعادة اعتبار المفلس اليه )

٤٠٨ - يجوز للمفلس الذي وفي جميع المبالغ المطلوبة منه سواء  
كانت أصلاً أو فوائد أو مصاريف أن يتحصل على اعادة اعتباره اليه  
وإذا كان شريكاً في بيت تجارة أفلس فلا يجوز أن يتحصل على اعادة  
اعتباره اليه إلا بعد اثباته أن جميع ديون الشركة صار ايفائها بالتام من  
أصل وفوائد ومصاريف ولوسبق حصول صلح خاص به بينه وبين المدينين  
٤٠٩ - كل عرضة بطلب اعادة الاعتبار تقدم الى محكمة  
الاستئناف وعلى الطالب أن يرفقها بسندات المخالصة وغيرها من  
الاوراق المؤيدة لطلبه

٤١٠ - وترسل نسخة من العرضة والاوراق المرفوقة بها  
من وكيل الحضرة الخديوية الى رئيس المحكمة الابتدائية التي حكمت  
بإشهار الافلاس

٤١١ - وعلى وكيل الحضرة الخديوية ورئيس المحكمة الابتدائية  
أن يستعلمان عن كل ما يمكن العلم به مما يدل على صحة الوقائع التي  
أبداها من طلب اعادة الاعتبار اليه

٤١٢ - تلتصق صورة العريضة المذكورة مدة شهرين في اللوحة المعدّة للاعلانات القضائية وفي جميع الاماكن الآخر المينة في لائحة اجراءات المحاكم وينشر ملخص منها في الجرائد

٤١٣ - ويجوز لكل مدائن لم يدفع اليه مطلوبه بالتمام من أصل وفوائد ومصاريف ولكل خصم آخر ذى شأن أن يعارض في اعادة الاعتبار للفلس بأن يقدم عريضة بذلك الى المحكمة الابتدائية ويرفقها بالاوراق المؤيدة لمعارضته انما لا يجوز في أى حال من الاحوال للدائن المعارض أن يكون خصما في المرافعة التي تحصل في اعادة الاعتبار

٤١٤ - يرسل كل من وكيل الحضرة الخديوية ورئيس المحكمة الابتدائية الى محكمة الاستئناف بعد انقضاء الشهرين المذكورين الاستعلامات التي صار الحصول عليها والمعارضات التي تقدمت ويعصب ذلك برأيه فيه

٤١٥ - وتصدر محكمة الاستئناف بناء على طلب وكيل الحضرة الخديوية حكمها بقبول أو رفض طلب اعادة الاعتبار ويكون مينا فيه أسبابه فالذا حكم برفض الطلب المذكور لا يجوز تقديمه مرة ثانية الا بعد مضي ستة

٤١٦ - يرسل الحكم باعادة الاعتبار الى المحكمة الابتدائية وهي تلو في الجلسة علانية وتأمّر بتسجيل صورته في دفاتها وفضلا عن ذلك يلمصق الحكم المذكور في اللوحة المعدّة للصق الاعلانات القضائية في المحكمة

٤١٧ - لا يعاد الاعتبار أصلا لمن تفالس بالتدليس ولا لمن حكم عليه بسبب سرقة أو نصب أو خيانة ولا لمن باع عقارا ليس له أو مرهونا مع اخفاء رهنه ولا لمن لم يقدم حسابه ويوفى المتأخر عليه ولما كان أو وصيا أو مأمورا بإدارة أموال أو غيرهم ممن يكون ملازوما بوفاء حساب مأموريته ويجوز أن يعاد الاعتبار إلى المفلس المقصر الذي استوفى العقاب المحكوم عليه به

٤١٨ - يجوز إعادة الاعتبار إلى المفلس بعد موته

٤١٩ - يجوز الحكم بإعادة الاعتبار في أثناء المرافعة العادية في الحالتين الآتيتين

أولا - إذا وفي المفلس ولو بعمل غيره قبل مضي المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأييدها المطلوب منه بالتام من أصل وفوائد ومصاريف بشرط أن لا يكون هذا الغير حل بجميع ماوفاه أو ببعضه محل المدائين الذين وفاهم بل يكون متبرعا للمفلس بجميع ما أذاه من ماله

ثانيا - إذا كانت المبالغ المتحصلة بسعى وكلاء المدائين كفت لوفاء ديون المدائين بالتام

( تم قانون التجارة ويلييه قانون التجارة البحري )

# فهرست قانون التجارة

الصادرة الامر العالي المؤرخ في ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية  
( ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية )

حديقة

## الباب الاول

- ٥ ( في القواعد العمومية )
- الفصل الاول - في التجار وفي الاعمال التجارية ... .. ٥
- الفصل الثاني - في لزوم اعلان الشروط المتفق عليها في عقد  
نكاح التجار ... .. ٧
- الفصل الثالث - في دفاتر التجار ... .. ٨

## الباب الثاني

- ١٠ ( في أنواع العقود التجارية )
- الفصل الاول - في الشركات ... .. ١٠
- الفصل الثاني - في السمسرة ... .. ١٧
- الفصل الثالث - في الرهن ... .. ١٩
- الفصل الرابع - في الوكلاء بالعمولة على وجه العموم ... .. ٢٠
- الفصل الخامس - في الوكلاء بالعمولة للنقل وفي أمناء النقل  
والمراكبية ونحوهم ... .. ٢٢

صفحة

الفصل السادس - في الكيالات ... ..	٢٥
الفرع الأول - في صور الكيالات .. ..	٢٥
الفرع الثاني - في مقابل الوفاء ... ..	٢٦
الفرع الثالث - في قبول الكيالات ... ..	٢٨
الفرع الرابع - في قبول الكيالة بالواسطة ... ..	٢٩
الفرع الخامس - في ميعاد استحقاق دفع قيمة الكيالة ... ..	٣٠
الفرع السادس - في تحويل الكيالة ... ..	٣١
الفرع السابع - في ملزومية صاحب الكيالة وقابلها ومحيلها على وجه التضامن وفي الضمان الاحتياطي	٣٢
الفرع الثامن - في دفع قيمة الكيالة ... ..	٣٣
الفرع التاسع - في دفع قيمة الكيالة بالواسطة ... ..	٣٥
الفرع العاشر - فيما لحامل الكيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات ... ..	٣٦
الفرع الحادي عشر - في البروتستو ... ..	٤٠
الفرع الثاني عشر - في الرجوع ... ..	٤١
الفصل السابع - في السندات التي تحت اذن وفي السندات التي لحاملها وغيرها من الاوراق التجارية ... ..	٤٣
الفصل الثامن - في سقوط الحق في الدعوى في مواد الاوراق التجارية بمضى الزمن ... ..	٤٤

## الباب الثالث ( في الافلاس )

٤٦

الفصل الاول - في اشهار الافلاس ... .. ٤٦

الفصل الثاني - في تعيين مأمور التفليسة ... .. ٥٤

الفصل الثالث - في وضع الاختام وفي الاحكام الاولى المتعلقة

بشخص المفلس ... .. ٥٥

الفصل الرابع - في تعيين وكلاء المداينين واستبدالهم ... .. ٥٦

الفصل الخامس - في وظائف وكلاء المداينين ... .. ٥٩

الفرع الاول - في القواعد العمومية ... .. ٥٩

الفرع الثاني - في رفع الاختام وفي الجرد ... .. ٦١

الفرع الثالث - في بيع بضائع المفلس وأمتعته وتحصيل

الديون المطلوبة له ... .. ٦٣

الفرع الرابع - في الاعمال التحفظية ... .. ٦٤

الفرع الخامس - في تحقيق الديون التي على المفلس ... .. ٦٥

الفصل السادس - في الصلح وفي اتحاد المداينين ... .. ٧١

الفرع الاول - في طلب حضور أرباب الديون واجتماعهم ... .. ٧١

الفرع الثاني - في الصلح ... .. ٧٢

الفرع الثالث - فيما يترتب على الصلح ... .. ٧٥

الفرع الرابع - في ابطال الصلح أو فسخه ... .. ٧٦

الفرع الخامس - في قفل أعمال التفليسة بسبب عدم كفاية

مال المفلس ... .. ٧٨

الفرع السادس - في اتحاد المداينين ... .. ٧٩

صفحة

الفصل السابع - في بيان أنواع المداينين وفي حقوقهم في حالة	٨٢
تفليس مدّينهم ... ..	٨٢
الفرع الاول - في شركاء المفلّس في الدين وفي الكفلاء ...	٨٢
الفرع الثاني - في المداينين المرتهنين لمتّول وفي المداينين	
الذين لهم الامتياز على المنقولات ... ..	٨٣
الفرع الثالث - في حقوق المداينين المرتهنيين للعقار والمداينين	
الذين لهم حق الامتياز عليه أو الذين تحسّوا	
على اختصاصهم بعقارات المفلّس كلها أو	
بعضها لوّاء ديونهم ... ..	٨٤
الفرع الرابع - في حقوق الزوجات ... ..	٨٦
الفصل الثامن - في تصفية ثمن المنقولات وفي التوزيع على المداينين	٨٧
الفصل التاسع - في بيع عقارات المفلّس ... ..	٨٩
الفصل العاشر - في الاسترداد ... ..	٧٩
الفصل الحادي عشر - في طرق التظلم من الاحكام الصادرة في مواد	
التفليس ... ..	٩٢
الفصل الثاني عشر - في التفليس بالتقصير أو التدليس ... ..	٩٣
الفصل الثالث عشر - في اعادة اعتبار المفلّس اليه ... ..	٩٦





07  
5  
8

Bibliotheca Alexandrina



0556904

36  
72